

Humanities and Educational
Sciences Journal

ISSN: 2617-5908 (print)



مجلة العلوم التربوية
والدراسات الإنسانية

ISSN: 2709-0302 (online)

الأوصاف البدعية في تقويم الرواة وأثرها
عند الإمام الهيثمي في مجمع الزوائد
دراسة عقدية حديثة(*)

سامية بنت حسن ظافر الحكمي
أستاذ مشارك بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة
كلية الشريعة وأصول الدين جامعة الملك خالد - أبها - السعودية
shakme@kku.edu.sa

تاريخ قبوله للنشر 17/2/2026

<http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index>

(*) تاريخ تسليم البحث 19/12/2025

(*) موقع المجلة:

الأوصاف البدعية في تقويم الرواة وأثرها عند الإمام الهيثمي في مجمع الزوائد دراسة عقدية حديثة

سامية بنت حسن ظافر الحكمي

أستاذ مشارك بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة
كلية الشريعة وأصول الدين جامعة الملك خالد - أبها - السعودية

الملخص

يتناول هذا البحث الأوصاف البدعية ذات الدلالة العقدية التي أطلقها الإمام نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت: ٨٠٧هـ) على بعض الرواة في كتابه مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، بوصفها جزءاً من آلية التقويم الحديثي، لا مجرد توصيفات مذهبية مستقلة، وينطلق البحث من إشكالية منهجية تتمثل في تحديد موقع هذه الأوصاف ضمن منظومة الجرح والتعديل، وبيان مدى تأثيرها في الحكم على الرواة والمرويات من حيث القبول أو الرد أو التوقف.

واعتمد البحث المنهج الاستقرائي التحليلي النقدي، من خلال استقراء مواضع الأوصاف البدعية الواردة في مجمع الزوائد، وتحليل دلالاتها الاصطلاحية وسياقاتها النقدية، مع موازنة عمل الإمام الهيثمي بأقوال أئمة الجرح والتعديل، في ضوء القواعد العقدية والحديثية المعتمدة عند أهل السنة والجماعة.

وتوصل البحث إلى أن الأوصاف البدعية عند الإمام الهيثمي لم تُستعمل بوصفها عللاً قاذحة مستقلة تُسقط الرواية بمجرددها، ولا جاءت توصيفات محايدة منزوعة الأثر، بل وُظِّفت غالباً بوصفها قرائن تقويمية تُقرأ ضمن منظومة مركبة من المعايير، من أبرزها: درجة البدعة، وحال الراوي من جهة الدعوة إلى مذهبه أو الكف عنها، ومدى اتصال الرواية بمحل النزاع العقدي، واقتران الوصف بقرائن الجرح أو اختلال الضبط، كما أظهر البحث أن منهج الهيثمي يتسم بالتوازن النقدي، إذ يجمع بين صيانة العقيدة والمحافظة على الضوابط العلمية لقبول الرواية.

الكلمات المفتاحية: الأوصاف البدعية، تقويم الرواة، الجرح والتعديل، الإمام الهيثمي، مجمع الزوائد.

Heresiographical Descriptions in the Evaluation of Narrators and Their Impact according to Imam al-Haythami in *Majma' al-Zawā'id: A Creedal-Hadith Study*

Dr. Samia Hassan Dhafer Hakami

Associate Professor, Department of Creed and Contemporary Doctrines
College of Sharia and Fundamentals of Religion
King Khalid University, Abha, Saudi Arabia

Abstract

This research examines the heretical descriptions (al-awṣāf al-bid'īyyah) with creedal significance that Imam Nur al-Din Ali ibn Abi Bakr al-Haythami (d. 807 AH) applied to certain narrators in his work *Majma' al-Zawā'id wa Manba' al-Fawā'id*, as part of the hadith evaluation mechanism, not merely as independent sectarian classifications. The research stems from a methodological problematic concerning the determination of the position of these descriptions within the system of jarḥ wa ta'dīl (criticism and authentication), and the clarification of their influence on the judgment of narrators and narrations in terms of acceptance, rejection, or suspension.

The study adopted a critical analytical inductive methodology, through examining instances of heretical descriptions found in *Majma' al-Zawā'id*, analyzing their terminological meanings and critical contexts, while comparing Imam al-Haythami's work with the statements of the imams of jarḥ wa ta'dīl, in light of the creedal and hadith principles established by Ahl al-Sunnah wa al-Jamā'ah.

The research concluded that the heretical descriptions used by Imam al-Haythami were not employed as independent discrediting defects that invalidate a narration by themselves, nor were they neutral descriptions devoid of effect. Rather, they were generally employed as evaluative indicators to be read within a composite system of criteria, most notably: the degree of heresy, the narrator's status regarding calling to his doctrine or refraining from it, the extent of the narration's connection to the point of creedal dispute, and the association of the description with evidence of discrediting or impaired accuracy. The study also demonstrated that al-Haythami's methodology is characterized by critical balance, as it combines the preservation of creed with maintaining the scholarly standards for accepting narrations.

Keywords: heretical descriptions, evaluation of narrators, jarḥ wa ta'dīl (criticism and authentication), Imam al-Haythami, *Majma' al-Zawā'id*.

مقدمة البحث:

يُمثِّلُ تقويمُ الرواة أحدَ المرتكزاتِ المنهجيةِ الحاكمةِ في النقدِ الحديثي، ويتبنَّوْا موقِعًا تأسيسيًا في بنية الاستدلال الشرعي؛ إذ تتفرَّع عنه أحكامُ القبول والرد، وتتنظَّم في ضوئه قواعدُ الاحتجاج بالسنة وترتيبُ آثارها الاستدلالية في مجالي الاعتقاد والأحكام، وقد تباينت معاييرُ النِّقاد في هذا الباب تبعًا لاختلاف القرائن المعتمدة في الحكم، بين ما يتصل بضبط الراوي وصدقه، وأحوال الرواية وسياقاتها، وما يحيط بها من ملاسباتٍ علميةٍ ومنهجية، ومن جملة ذلك الأوصافُ ذات الحمولة العقديَّة التي تُطلق على بعض الرواة، كالتشيع، والإرجاء، والقدر، والرفض، والوقف، ونحوها.

غير أنَّ هذه الأوصاف - على كثرة ورودها في كتب الرجال والتخريج - لم تُستعمل عند أئمة النقد استعملاً آلياً مستقلاً يُسقط الراوي لمجردِها، ولا جاءت توصيفاتٍ محايدةً منزوعةً الأثر، بل جرى توظيفها في الغالب بوصفها قرائنَ تقويمية تُقرأ ضمن منظومةٍ مركَّبة من الضوابط، من أبرزها: درجةُ البدعة، وحالُ الراوي من جهة الدعوة إلى مذهبه أو الكفَّ عنها، وصلته بمحلِّ النزاع العقدي، ومدى اقتران الوصف بقرائن الجرح الحديثي أو اختلال الضبط.

ويُعَدُّ الإمام نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت: ٨٠٧هـ) من أبرز من تجلَّى في منهجه هذا التوازنُ النقدي؛ وذلك من خلال كتابه مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، حيث مارس تقويمًا سياقيًا للرواة أثناء التخريج، فنَوَّع في عبارات الحكم بين توثيق، وتضعيف، وقبولٍ مقرونٍ بالشواهد، وتوقفٍ، مع إيراد أوصافٍ عقديَّة في مواضع مخصوصة، بما يكشف عن وظيفةٍ منهجيةٍ مقصودة لتلك الأوصاف داخل عملية التقويم، لا عن أحكامٍ انطباعية أو تصنيفاتٍ مذهبية مجردة.

وانطلاقًا من ذلك تتجه هذا البحث إلى تحليل الأوصاف البدعية في تقويم الرواة عند الإمام الهيثمي، مع التركيز على أثرها العقدي في الحكم على الرواة والمرويات من حيث القبول أو الرد أو التوقف، وذلك من خلال مقارنةٍ عقديَّةٍ حديثةٍ تجمع بين التأصيل النظري لمفهوم البدعة وأحكام المبتدع، والتحليل التطبيقي لصنيع الهيثمي، والموازنة المنهجية بأقوال أئمة الجرح والتعديل.

أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيار هذا الموضوع إلى جملة من الاعتبارات العلمية والمنهجية، من أبرزها:

١- سدُّ فراغٍ علمي يتمثَّل في غياب دراسة تحليلية تقويمية متخصصة للأوصاف البدعية في مجمع الزوائد تكشف دلالاتها العقديَّة ووظيفتها النقدية.

٢- إبراز التكامل المنهجي بين التقويم العقدي والحديثي في نقد الرواة، ولا سيما في إشكالية رواية المبتدع.

٣- تقديم منهج الإمام الهيثمي وكتابه مجمع الزوائد نموذجًا تطبيقيًا منضبطًا لضبط معايير توظيف الوصف العقدي بما يحقق التوازن بين سلامة الاعتقاد والانضباط الحديثي.

إشكالية البحث وتساؤلاته:

يثير توظيف الأوصاف العقدية في تقويم الرواة إشكالاً منهجياً في الجرح والتعديل، من حيث موقعها من الحكم على الراوي والمروية، وهل تُستعمل حكماً مستقلاً أم قرينةً تقويميةً ضمن منظومة نقدية أوسع، ويبرز هذا الإشكال في مجمع الزوائد للإمام الهيثمي؛ لتضمنه أوصافاً عقدية في تقويم الرواة، مما يستدعي دراسة أثرها المنهجي في الحكم على الروايات.

السؤال الرئيس: ما أثر الأوصاف البدعية في تقويم الرواة عند الإمام الهيثمي في مجمع الزوائد؟
ويتفرع عنه:

- ١- ما مفهوم الأوصاف البدعية وحدود دلالتها المنهجية عند نقاد الحديث؟
- ٢- ما ضوابط أثر البدعة العقدية في عدالة الراوي وقبول روايته؟
- ٣- ما أنواع الأوصاف البدعية المستعملة عند الهيثمي ودلالاتها الاصطلاحية؟
- ٤- ما أثر هذه الأوصاف عملياً في الحكم على المرويات قبولاً أو ردّاً أو توقُّفاً؟
- ٥- ما طبيعة هذه الأوصاف: هل هي علل قاذحة مستقلة أم قرائن تقويمية ضمن معايير النقد الحديثي؟

أهداف البحث:

- ١- تحرير مفهوم الأوصاف البدعية في اصطلاح نقاد الحديث، وضبط حدود دلالتها التقويمية.
- ٢- بيان ضابط أثر البدعة العقدية في عدالة الراوي وقبول روايته عند أئمة الجرح والتعديل.
- ٣- حصر الأوصاف البدعية عند الإمام الهيثمي في مجمع الزوائد وتصنيفها اصطلاحياً.
- ٤- تحليل توظيف هذه الأوصاف عملياً في الحكم على المرويات قبولاً أو ردّاً أو توقُّفاً.
- ٥- تقويم موقع الأوصاف البدعية في منهج الهيثمي: أهى علل قاذحة مستقلة أم قرائن تُقرأ ضمن منظومة النقد الحديثي.

أهمية الموضوع:

- ١- يتناول موقع الوصف العقدي ضمن منظومة النقد الحديثي في بابٍ دقيق من أبواب الجرح والتعديل.
- ٢- يعد منهج الهيثمي في مجمع الزوائد نموذجاً لتكامل المعايير العقدية والحديثية في تقويم الرواة.
- ٣- معالجة الإشكالية المنهجية المتعلقة بأثر البدعة في الحكم على الرواية قبولاً وردّاً.
- ٤- الإسهام في الدراسات البنينة الجامعة بين علم العقيدة وعلوم الحديث في القضايا النقدية المعاصرة.

حدود البحث ومصطلحاته الإجرائية:

تقتصر البحث على الأوصاف البدعية ذات الدلالة العقدية التي استعملها الإمام الهيثمي في مجمع الزوائد بوصفها قرائن تقويمية في منهج الجرح والتعديل، دون تناول مذاهب الفرق لذاتها، ويُقصد بالأوصاف البدعية:

الألفاظ الدالة على مقالة عقدية أو انتماء كلامي، التي يوظفها النقاد في الحكم على الراوي أو مروياته بحسب السياق ومنهج الناقد ومجموع القرائن، دون لزوم التكفير أو إسقاط الرواية على الإطلاق.

الدراسات السابقة:

لم تُسفر مراجعة الباحثة عن وجود دراسة مستقلة تناولت الأوصاف البدعية في مجمع الزوائد دراسةً تحليليةً تجمع بين البعدين العقدي والحديثي، وتبحث وظيفتها التقويمية وأثرها في الحكم على الرواة والمرويات، وما توافر من دراسات ومصادر مساندة يمكن تصنيفها إلى:

أ- مصادر حديثة نقدية عامة قرّرت قواعد الجرح والتعديل وأثر البدعة في العدالة، مثل: العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، وميزان الاعتدال للذهبي، دون تخصيص عمل الهيثمي.

ب- مصادر عقدية مؤصلة لمفهوم البدعة وأحكامها، مثل منهاج السنة لابن تيمية وكتب الاعتصام، دون تطبيق مباشر على تقويم الرواة في مجمع الزوائد.

ج- دراسات جزئية عن الإمام الهيثمي تناولت منهجه في التخريج والجمع، دون تحليل الأوصاف البدعية أو أثرها النقدي، مثل: السيرة النبوية عند الهيثمي.

يتبين من ذلك أن البحث الحالي لا يكرّر دراسة سابقة، بل ينفرد بالجمع بين استقراء الأوصاف البدعية، وتحليل دلالاتها العقدية، وبيان أثرها العملي في التقويم الحديثي.

الجدة العلمية في البحث:

١- أول دراسة متخصصة تعالج الأوصاف البدعية في مجمع الزوائد بوصفها أدوات تقويمية.

٢- تحقيق الربط المنهجي بين الوصف العقدي والحكم الحديثي عند الإمام الهيثمي.

٣- بيان الوظيفة العملية للأوصاف البدعية في قبول الرواية أو ردّها أو التوقّف فيها.

٤- تقديم نموذج تطبيقي للتكامل بين علم العقيدة وعلم الجرح والتعديل.

منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج الاستقرائي التحليلي النقدي، من خلال استقراء الأوصاف البدعية في مجمع الزوائد، وتحليل دلالاتها العقدية ووظيفتها في تقويم الرواة، وبيان أثرها في الحكم على المرويات، مع موازنة صنيع الهيثمي بأقوال أئمة الجرح والتعديل وفق قواعد النقد الحديثي.

خطة البحث:

جاء البحث في مبحثين رئيسين، تندرج تحتها مطالب، على النحو الآتي:

المبحث الأول: حقيقة البدعة وأحكامها وأثرها العقدي على الرواية الحديثية، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم البدعة وأنواعها وتطورها العقدي.

المطلب الثاني: أحكام المبتدع وضوابط التبديع في ميزان أهل السنة.

المطلب الثالث: أثر البدعة العقدية على عدالة الراوي وقبول الرواية.

المبحث الثاني: منهج الإمام الهيثمي في التعامل مع الأوصاف البدعية في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: نبذة عن الإمام الهيثمي وكتابه مجمع الزوائد.

المطلب الثاني: الأوصاف البدعية التي استعملها الهيثمي ودلالاتها العقدية.

المطلب الثالث: دراسة تحليلية لحالات الرواة الذين وُصفوا بالبدعة.

المطلب الرابع: تقويم منهج الإمام الهيثمي في ضوء مناهج أئمة الجرح والتعديل في الرواة المبتدعة.

الخاتمة: وفيها أبرز النتائج والتوصيات.

المصادر والمراجع.

المبحث الأول: حقيقة البدعة وأحكامها وأثرها العقدي على الرواية الحديثية

يُعدّ مفهوم البدعة من المفاهيم المحورية في علم العقيدة، لما له من أثر مباشر في الحكم على الرواة في علم الحديث، خاصة فيما يتصل بعدالتهم ومقبولية رواياتهم، وقد اعتنى العلماء ببيان أنواع البدع، ودرجاتها، وأثرها العقدي والحديثي، خصوصاً عند النظر في روايات من وُصفوا بالابتداع في كتب الجرح والتعديل، ويتناول هذا المبحث ثلاثة مطالب رئيسة:

المطلب الأول: مفهوم البدعة وأنواعها وتطورها العقدي

أولاً: المفهوم اللغوي والاصطلاحي للبدعة

البدعة في اللغة: البدعة في أصلها اللغوي مشتقة من الجذر الثلاثي بَدَعَ، وهو يدل على إحداث شيء على غير مثال سابق، وقد بيّن ابن فارس أن هذا الجذر يقوم على أصلين: الابتداء والخلق بلا سابق، والانقطاع والانفصال، مما يدل على معنى الإيجاد من العدم^(١) وقد ورد هذا الاستعمال في القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمُوتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١٧]، أي أن الله تعالى أوجدهما ابتداءً من غير مثال سابق، مما يرسّخ البعد التكويني في أصل المعنى.

مفهوم البدعة في الاصطلاح: تنوّعت تعريفات العلماء للبدعة اصطلاحاً، لكنها تجتمع على كونها: إحداث أمر ديني لا دليل عليه في الشرع، ولم يكن عليه النبي ﷺ ولا الصحابة رضي الله عنهم، وقد ظهر اتجاهان رئيسان في تحديد الموقف منها:

الاتجاه الأول: الموقف الحذر المطلق: يرى أن كل ما لم يرد به نص، فهو مردود في الدين، وهو ما يظهر في قول ابن حزم إن البدعة هي كل ما قيل أو فُعل في الدين وليس له أصل في الشرع، مستدلاً بعموم حديث: "كل بدعة

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس، (٢٠٩/١) (مادة: بدع).

ضلالة^(١) (٢) (٣).

الاتجاه الثاني: التصنيف المقاصدي: يجوز بعض صور الإحداث إذا وافقت مقاصد الشريعة، كما فعل العز بن عبد السلام حين صنف البدعة إلى خمسة أقسام: واجبة، ومحرمة، ومكروهة، ومنذوبة، ومباحة، بحسب مآلاتها العملية^(٣).

وسار الإمام النووي على هذا التمييز، معتمداً التفريق بين البدعة اللغوية والشرعية، مستشهداً بقول عمر: "نعمت البدعة هذه" في تنظيم صلاة التراويح^(٤).

أما ابن تيمية، فقد فرق بين البدعة الحقيقية التي لا أصل لها البتة في الشرع، والبدعة الإضافية التي لها أصل مشروع ولكنها أديرت بوجه غير مشروع، عادداً أن الضابط في الحكم هو وجود الدليل الشرعي أو عدمه^(٥) وحدد الشاطبي طبيعة البدعة بأنها: طريقة مبتدعة في الدين تُشابه المشروع، يُراد بها التعبد لله بغير دليل، وهو تعريف يركز على معيار المضاهاة والتجاوز في التعبد^(٦).

كما ميّز ابن رجب الحنبلي بين البدعة الشرعية والمجردة عن الأصل، والبدعة اللغوية التي قد يكون لها أصل يُسوِّغها^(٧) وتبعه ابن حجر العسقلاني على هذا التفصيل^(٨).

وأشار ابن حجر الهيتمي إلى أن البدعة ما أحدث على خلاف أصل شرعي بيّن، سواء كان خاصاً أو عاماً^(٩)، أما البركوي فقد شدد على أن البدعة في العقيدة من أخطر البدع، إذ تمس أصول الدين وتهدد سلامة المعتقد، مستنداً بآية: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾^(١٠) [البقرة: ١٩١].

نخلص مما سبق أن: البدعة في الاصطلاح الشرعي تدور على إحداث أمر ديني لا يستند إلى دليل، وقد اتفق العلماء على خطورة إدخالها في العقيدة والعبادة، واختلفوا في تصنيفها بين مطلق الرفض والتفصيل المقاصدي، أما المستجدات التي لا تُعارض نصاً شرعياً، وتحقق مصلحة معتبرة، فهي من قبيل المصالح المرسلة لا من البدع المذمومة.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، ك: الجمعة، ب: تخفيف الصلاة والخطبة، (٢/٥٩٢/٤٣).

(٢) انظر: الأحكام في أصول الأحكام (٢٤/٥).

(٣) انظر: قواعد الأحكام في مصالح الأنام (٢٠٤/٢).

(٤) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (١٥٥/٦).

(٥) انظر: مجموع الفتاوى (١٦٢/١).

(٦) انظر: الاعتصام للشاطبي (٥١/١).

(٧) انظر: جامع العلوم والحكم (١٢٧/٢).

(٨) انظر: فتح الباري (٢٥٣/١٣).

(٩) انظر: الفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمي (٦٥٥/١).

(١٠) انظر: الطريقة المحمدية والسيرة الأحمدية للبركوي (ص ٥١).

ثانيًا: أنواع البدعة

ليست البدعة على درجة واحدة، بل تختلف بحسب المجال والمخالفة وموقعها من مقاصد الشرع، ويُراعى هذا التنوع في الحكم على روايات المبتدع.

أ- البدعة المحمودة والمذمومة: من أقدم التصنيفات، ما نُقل عن الإمام الشافعي (ت: ٢٠٤هـ)، حيث قال: "المحدثات من الأمور ضربان..."، ففرق بين المحدثات الموافقة للشرع وتلك التي تُخالفه^(١)، وأيده في هذا بعض المتأخرين، بينما رفض جمهور السلف هذا التقسيم، ومنهم الإمام مالك وأحمد وابن تيمية، مستدلين بحديث: "كل بدعة ضلالة"^(٢).

ب- البدعة الحقيقية والمضافة: أشار إليه الشاطبي تفصيلاً، وقسم البدعة إلى: حقيقية: ما لا أصل لها في الشرع، كمن يُطوف بالقبر، وإضافية: ما له أصل لكن أُضيف إليه ما ليس منه، كالذكر الجماعي بصوت واحد^(٣) وأخذ بهذا التقسيم ابن حجر^(٤) والزرکشي^(٥) لتمييز صور البدع في العبادات والسلوك.

ج- البدعة الاعتقادية والعملية: قسّم ابن تيمية البدعة^(٦) إلى: اعتقادية في مسائل الإيمان كخلق القرآن، وعملية في العبادات كصلاة لم ترد شرعاً وتبعه في ذلك ابن القيم^(٧) والشوكاني^(٨).

د- البدعة المكفرة والمفسدة: ميّز حافظ الحكمي بين البدعة المكفرة وإنكار معلوم من الدين بالضرورة، وغير المكفرة كالبدع التي لا تستلزم التكذيب بالوحي^(٩)، وأشار إلى هذا التقسيم السبكي^(١٠) وابن حجر الهيثمي^(١١). ومما سبق يظهر: أن أنواع البدعة تتعدد باعتبار طبيعتها العقدية أو العملية، ومدى مخالفتها لأصول الشريعة، وقد صنفها العلماء إلى بدع محمودة ومذمومة، وحقيقية وإضافية، واعتقادية وعملية، ومكفرة ومفسدة، ويُعد هذا التنوع أساساً في تمييز أثر البدعة على عدالة الراوي وقبول روايته.

ثالثًا: تطور مفهوم البدعة في الفكر العقدي عبر العصور الإسلامية

لم يكن مفهوم البدعة عند أهل السنة والجماعة مجرد مخالفة سلوكية أو حكم فقهي عابر، بل تطوّر ليصبح

(١) انظر: مناقب الشافعي للبيهقي (٤٦٩/١).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) انظر: الاعتصام (٤٩٨/١) بتصرف.

(٤) انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري (٢٥٣/١٣).

(٥) انظر: المنثور في القواعد الفقهية للزرکشي (٢١٧/١).

(٦) انظر: مجموع الفتاوى (١٦٣/٢٠).

(٧) انظر: إغاثة اللفهان لابن القيم (٦٩/١-٧٥)، مدارج السالكين (٣٧٢/١).

(٨) انظر: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (١٤٤/١).

(٩) انظر: معارج القبول بشرح سلم الوصول (١٢٢٥/٣).

(١٠) انظر: فتاوى السبكي (١٠٧/٢).

(١١) انظر: الفتاوى الحديثة (١٠٩/١).

مقياساً منهجياً لضبط حدود التدين المشروع، من حيث العلاقة بين الوحي والعقل، ومجال التوقيف في العقيدة والعبادة، ووفق تصوّر السلف، فإن البدعة تنشأ من تقديم الذوق أو الرأي أو التأويل على النص، مما يُفضي إلى إدخال ما ليس من الدين في الدين، سواء عبر مسالك عقلية أو زيادات لا أصل لها، أو قياسات تُلحق غير المشروع بالمشروع^(١).

وقد ثبّه بعض الأئمة إلى أن البدعة كثيراً ما تُبنى على استحسانات عقلية مجردة، لا تستند إلى أدلة شرعية، مما يجعلها معارضة لروح التشريع وغاياته^(٢) ومع مرور الزمن، أخذت البدعة بُعداً اجتماعياً وعقدياً، وتحوّلت إلى أداة معيارية تُستخدم في ضبط الانحرافات العقدية وتحديد الهوية الجماعية، خاصة في سياقات النزاع بين الفرق حول التمثيل الصحيح للإسلام^(٣).

وقد تنوعت دلالة البدعة وتوظيفها بين المذاهب الإسلامية:

فالسلفية رفضت كل ما لم يرد به نص، كما عبّر الإمام مالك بقوله: "من ابتدع في الإسلام بدعة يراها حسنة، زعم أن محمداً صلى الله عليه وسلم خان الرسالة"^(٤).
أما الأشاعرة، فميزوا بين البدعة اللغوية والشرعية، وقسموها إلى الأحكام الخمسة، وذكر النووي: "البدعة حسنة وسيئة"^(٥).

في حين يرى المعتزلة أن أصولهم العقدية قائمة على ما يوجبه العقل ويقتضيه العدل، لا على الابتداع في الدين، وهو ما يجعل الخلاف معهم في جوهره خلافاً في مرجعية التلقي ومصدر الاستدلال، لا مجرد اختلاف اصطلاحي^(٦).

يتبيّن أن الحكم على البدعة لا يقوم على مجرد الإحداث، بل على مقصدها وأصلها وموقعها من الشريعة، ويتجاوز بعدها الفقهي إلى إطار عقديّ معرفيّ تتباين فيه المذاهب، مما يجعل تصنيفها أداةً منهجيةً في تقويم العدالة والمرويات وفق منهج أهل السنة، ويتضح ذلك لاحقاً.

المطلب الثاني: أحكام المبتدع وضوابط التبديع في ميزان أهل السنة

يُعَدّ الحكم على المبتدع من القضايا العقدية الدقيقة، لما له من انعكاسات شرعية على العقيدة والفقه والرواية، وقد أصّل علماء أهل السنة هذا الحكم وفق ضوابط تقوم على العدل والعلم، مع التمييز بين أنواع البدع وأحوال أصحابها، مراعاة لشروط التكفير والتفسيق، وتجنّباً للغلو أو التفريط في التقييم، وينبغي التفريق المنهجي بين صور

(١) انظر: الاعتصام للشاطبي (١/٥٤-٥٥).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٠/٣٧٠).

(٣) انظر: الملل والنحل للشهرستاني (١/١١).

(٤) انظر: الاعتصام للشاطبي (١/٦٤-٦٥).

(٥) شرح النووي على صحيح مسلم (١/١٥٤).

(٦) انظر: شرح الأصول الخمسة للقاظمي عبد الجبار، درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية.

متعددة لصاحب البدعة، على النحو الآتي:

أولاً: التمييز بين صاحب البدعة المكفّرة وغير المكفّرة

تُصنّف البدعة من حيث أثرها العقدي إلى مكفّرة ومفسّقة، بحسب ما تضمنته من إنكار أو مخالفة. فالبدعة المكفّرة هي التي تُنكر بها ضروريات الدين أو تُثبت لله ما لا يليق به، كجحد المعاد أو القول بخلق القرآن، وتُخرج صاحبها من الملة عند توفّر شروط التكفير وانتفاء موانعه، كما بيّن ذلك حافظ الحكمي^(١). أما البدعة غير المكفّرة هي ما لم تُنكر فيه أصول الدين، كالزيادة في الذكر أو التأويل غير المعطّل، وتُعَدّ من قبيل الخطأ أو الاجتهاد، لا الكفر، وقد بيّن ابن تيمية أن هذا النوع لا يكفّر فاعله، لأنه يُشبه خطأ المجتهد في موارد الظن^(٢)، وهذا ما قرّره الإمام أحمد أيضاً، إذ عدّ بعض البدع - كالقدر - موجبة للفسق لا الكفر، ما دام صاحبها لم ينقض أصلاً من أصول الدين^(٣)، وهو ما يدلّ على مراعاة درجة الانحراف في التكييف العقدي.

ثانياً: التمييز بين البدعة الاعتقادية والعملية

١- **البدعة الاعتقادية:** هي ما يتعلق بمسائل الإيمان وأصول الاعتقاد، كالإيمان بالقدر وصفات الله والرؤية، والإيمان بالغيب، وهي أشدّ خطراً من البدعة العملية؛ لأنّ الخلل فيها يُصيب جوهر المعتقد، وقد يُفضي إلى الكفر أو الفسق بحسب طبيعة المخالفة، أما البدعة العملية، فتتعلق بأداء العبادات وسلوكيات التدين، وقد لا تُخرج صاحبها عن دائرة السنة ما لم تشتمل على استحلال أو تأويلٍ مخالفٍ لثوابت الشرع، وهو ما أشار إليه ابن تيمية، بأن البدعة الاعتقادية أعظم من البدعة العملية، لأنها تمسّ أصل الدين الذي بُني عليه الإيمان^(٤) ومن أمثلتها: بدعة الجهمية بخلق القرآن، وبدعة المعتزلة في نفي الصفات، وبدعة الرافضة في الطعن في الصحابة.

٢- **صاحب البدعة العملية:** هي التي تتعلّق بالسلوك والعبادة، دون أن تمسّ أصول العقيدة، مثل: التوسل غير المشروع، تخصيص ليلة النصف من شعبان بعبادة، أو الذكر الجماعي بصيغة مختصرة، وصاحبها يُفسّق ويُنكر عليه، لكن لا يكفّر إلا إذا استلزم فعله تكذيباً أو استحلالاً قال الشاطبي: "البدعة العملية قد تؤدي إلى البدعة الاعتقادية إذا استمر صاحبها في الغلو، لكنها في أصلها ليست مكفّرة"^(٥).

ثالثاً: التمييز بين الداعي إلى البدعة وغير الداعي:

١- **الداعي إلى البدعة:** وهو من يُروّج للبدعة، ويُزيّنّها، ويدعو الناس إليها، سواء بالقول أو بالتأليف أو بالمنظرة،

(١) انظر: معارج القبول بشرح سلم الوصول (١٢٢٨/٣).

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٢٥/١)، الفتاوى الكبرى (١٢٧/١-١٢٨).

(٣) قال أحمد بن حنبل عندما سُئل: هل يُكتب عن القدري؟ فقال: "إذا لم يكن داعياً"، انظر: سؤالات أبي داود للإمام أحمد (١٩٨/١).

(٤) مجموع الفتاوى (٤٥٠/١١).

(٥) الاعتصام (٥٦/١).

وهذا أشد خطراً من غيره، لأن إثمه متعديّ، وقد نصّ العلماء على أنّ الدعوة إلى البدعة توجب التغليظ والتشديد، والهجر، والتحذير.

قال ابن تيمية: "لم يدعوا - أي أهل الحديث - الرواية عن هؤلاء للفسق كما يظنه بعضهم، ولكن من أظهر بدعته، وجب الإنكار عليه بخلاف من أخفاها، وكنمها، وإذا وجب الإنكار عليه كان من ذلك أن يهجر حتى ينتهي عن إظهار بدعته، ومن هجره أن لا يؤخذ عنه العلم، ولا يستشهد"^(١) وقال الإمام أحمد: عندما سؤل أَيْكْتَبَ عن المرجئ والقدرى؟ قال: "نعم يكتب عنه إذ لم يكن داعياً"، "إذا كان يدعو إلى بدعته وجب التحذير منه، وإن كان لا يدعو فهو أهون"^(٢).

٢- من لم يدع إلى بدعته: فمن وقع في بدعة دون أن يدعو إليها، ولا يُروّجها، فإن حكمه أخف، ولا يُهجر إلا إذا غلب على الظن تأثيره على العامة، أو حصلت به مفسدة ظاهرة، وقد أشار الشاطبي إلى أن من وقع في بدعة دون أن يدعو إليها أو يُروّجها لا يُعدّ من قادة أهل البدع، وإن كان مسؤولاً عنها أمام الله تعالى بحسب مخالفته^(٣).

رابعاً: أثر البدعة على قبول الرواية

ميّز علماء الحديث بين الرواية عن المبتدع إذا كان:

أ- عدله مجروحاً بسبب بدعته المكفّرة: فلا تُقبل روايته بالاتفاق، لأنه خرج من الإسلام، ولا تُقبل رواية الكافر إجماعاً^(٤).

ب- عدله مجروحاً ببدعة غير مكفّرة لكنه صادق غير متهم بالكذب: فهنا يُقبل حديثه إن لم يكن داعياً، وكان ضابطاً، على رأي جماعة من أئمة الحديث، كأحمد ويحيى بن معين^(٥)، ويرى الإمام النووي أن رواية المبتدع المكفّر مردودة باتفاق، أما غير المكفّر فتُقبل عند الجمهور إذا لم يكن يدعو إلى بدعته^(٦) وقد فصل البغدادي في ذلك وبين أن رواية المبتدع مقبولة إذا كان صدوقاً ضابطاً، ولم يكن كذاباً ولا داعية إلى بدعته^(٧).
بينما شدّد بعض الأئمة فيمن عُرف بدعوته للبدعة أو بالغ في غلوّه، كعمرو بن عبيد وغيلان الدمشقي.

(١) منهاج السنة النبوية (٦٣/١).

(٢) الكفاية (١٢٨/١).

(٣) الاعتصام (٥٥٢/١١-٥٥٣).

(٤) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (٦٠/١)، قال: "قال العلماء من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول: المبتدع الذي يكفر ببذعته لا تُقبل روايته بالاتفاق".

(٥) انظر: سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص ١٩٨)، تاريخ ابن معين برواية الدوري (١٣٩/٤)، الكفاية في علم الرواية (ص ٢٠٣-٢٠٥).

(٦) انظر: شرح صحيح مسلم (٦٠/١).

(٧) انظر: الكفاية في علم الرواية (ص ١٢٠).

- يتبين من جملة ما سبق أن الحكم على المبتدع يقوم على أربعة أصول منهجية:
- ١- التفريق بين البدعة المكفرة وغير المكفرة، لأن التكفير لا يكون إلا بشروطٍ معتبرة.
 - ٢- التمييز بين البدعة الاعتقادية والعملية، فالأولى أشد أثراً.
 - ٣- النظر في حال الداعي إلى بدعته، إذ الدعوة تُعظم أثر الانحراف.
 - ٤- مراعاة حال الراوي من جهة الصدق والضبط والدعوة، وهو ما يُؤثر في قبول روايته.
- وقد قرّر أهل السنة هذه الضوابط لضمان العدل، فلا يُحكم على المعين بالكفر أو الفسق إلا بعد إقامة الحجة ووضوح المخالفة.

المطلب الثالث: أثر البدعة العقدية على عدالة الراوي وقبول الرواية

تُعَدّ البدعة العقدية من أبرز المؤثرات في عدالة الراوي، لما لها من أثر على أمانته في النقل وصدق نيّته. وقد أولى العلماء هذه المسألة عناية خاصة في كتب الجرح والتعديل، فظهر الخلاف في أثرها تبعاً لاجتهاداتهم في حفظ السنة وصيانة الرواية، بيان ذلك من خلال:

أولاً: تأثير البدعة العقدية في عدالة الراوي وضبطه

أ- **البدعة المكفرة:** تُعَدّ البدعة انحرفاً عن المنهج العقدي، وتتفاوت في أثرها؛ فالحدثون ميّزوا بين البدعة المكفرة، التي تُسقط الإسلام والعدالة معاً، فلا تُقبل رواية صاحبها بالإجماع، كما قرر ابن حجر، وبين البدعة غير المكفرة، التي يُنظر في ملاسأتها قبل الحكم على الرواية^(١)، وبديل على ذلك ما أورده الهيثمي في كتابه مجمع الزوائد، حيث تجاهل روايات بعض الغلاة من الجهمية والباطنية، إذ قال عند ذكر أحدهم: "وفيه فلان، متهم"^(٢).

ب- **البدعة غير المكفرة:** كالتشيع غير الغالي، والإرجاء، وبعض مظاهر التأويل في الصفات، فقد اختلف العلماء في الموقف من رواة هذه البدع:

- اتجاه متشدد يرى عدم قبول رواية المبتدع مطلقاً، ولو لم يكن داعية، وهذا الاتجاه تبنّاه بعض الحنابلة كالإمام أحمد، بناء على أن البدعة تضعف الورع وتفتح باب التزييف، كما في العلل ومعرفة الرجال.
- اتجاه متوسط يفصل بين كون الراوي داعية أو غير داعية، وهو منهج ابن معين وأبي زرعة، فقد قُبِلت روايات عبد الرحمن بن مهدي وشعبة بن الحجاج عن بعض المبتدعة الثقات، كما نقل الهيثمي روايات لهؤلاء الرواة دون طعن صريح^(٣).
- اتجاه متسامح يميل إلى قبول رواية المبتدع غير الداعية، ما دام ضابطاً، وهذا ما جنح إليه النووي وابن حجر،

(١) انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري (٣٨٥/١).

(٢) انظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٧٥/٥).

(٣) انظر: المرجع السابق (١٤٦/١).

وقد استشهد ابن حجر بمثال عبد الله بن لهيعة، رغم تضعيفه أحياناً، إلا أن رواياته قد تُقبل في بعض المواطن إذا لم يكن منفرداً^(١).

ثانياً: ضوابط الجرح والتعديل في التعامل مع الرواة المبتدعة

نظّم المحدثون قواعد دقيقة للتفريق بين الرواة، معتمدين على عناصر منهجية دقيقة تُعالج المسألة على أساس مركّب:

أ- **درجة البدعة وخطورها:** فكلما اشتدت مخالفة الراوي لأصول العقيدة زاد احتمال رد روايته، ويُلاحظ أن الهيثمي في مجمع الزوائد كان يعلّق أحياناً على بعض الرواة بوصفه: "متروك كذاب"، أو "بدعته"^(٢) مما يدل على اعتبار البدعة معياراً للجرح.

ب- **الدعوة إلى البدعة:** من أظهر بدعته ودعا إليها فقد جُعل في عداد المجروحين، وقد قرر ابن تيمية هذا المبدأ بقوله: "الداعي إلى البدعة كالجاهر بالكذب"^(٣).

ج- **أمانة النقل:** فإن وُجد تلاعب في الرواية، أو استُدل من الراوي على الكذب تأييداً لبدعته، رُفض حديثه، وميّز الخطيب البغدادي بين من ابتدع ولم يكذب، ومن كذب تأييداً لبدعته^(٤).

د- **التفريق بين رواية لها صلة بالبدعة وأخرى بعيدة عنها:** فإذا زُويت الرواية في سياق لا يتصل بموضوع البدعة، وتحققت العدالة والضبط، فقد تُقبل، وقد أشار الهيثمي إلى ذلك في تعقيباته على بعض الأحاديث كأن يشير بأن الحديث لا يُردّ لما في سنده من بدعة، إذ لم تُعرف عليه نقیصة في الضبط^(٥).

هـ- **قرائن الحال وسياق الرواية:** اعتمد الهيثمي في مجمع الزوائد مبدأ الترجيح بناءً على قرائن السياق، كعدم التفرد المطلق، أو وجود متابعات، أو انتفاء التهمة بالكذب، فقبل روايات بعض الرواة المختلف فيهم إذا عضّدها غيرهم أو لم يُعرف عنهم التفرد المريب، ومن عباراته الدالة على ذلك: "وفيه ضعف، وقد تابعه غيره"، أو: "نفرد، ولم يُتهم"، وهي إشارات منهجية تدل على مرونته في التعامل مع الجرح، بحسب سياق الرواية لا بمجرد الحكم المجرد على الراوي^(٦).

ثالثاً: تطبيقات على رواية وُصفوا بالبدعة

١- **جهم بن صفوان (ت: ١٢٨هـ):** رأس الجهمية، وقد وصفه الذهبي بأنه "ضال مبتدع"^(٧) ورفض روايته

(١) انظر: تهذيب التهذيب (٣٧٥/٥-٣٧٦).

(٢) انظر: مجمع الزوائد (٧٦/١)، (١٤٦/١).

(٣) مجموع الفتاوى (١٧٥/٢٤).

(٤) انظر: الكفاية في علم الرواية (ص ١٢٠).

(٥) مجمع الزوائد (١٨٥/١).

(٦) انظر: مجمع الزوائد، (١/١٧٠)، (٢/٢٣٠).

(٧) سير أعلام النبلاء (٢٦/٦).

الجمهور، ولم يذكره الهيثمي في رواة الأحاديث إلا في سياق الطعن.

٢- غيلان الدمشقي (ت: ١٠٥هـ): قال بالقدر، وقد ورد في الكامل لابن عدي بعض رواياته^(١)، لكن الهيثمي لم يُخرج له شيئاً في مجمع الزوائد، مما يُفهم منه ترجيح جانب الرد.

٣- محمد بن سعيد المصلوب: غالٍ في التشيع، اُتّم بوضع فضائل لأهل البيت، وقد أشار الهيثمي في أكثر من موضع إلى نكارة رواياته، كما في باب فضائل الصحابة، بقوله: "وفي سنده من هو متروك، وقد وضع أحاديث"^(٢).

مما سبق يتضح أن المحدثين اعتمدوا منهجاً نقدياً مركباً في التعامل مع البدعة، راعى نوعها وتأثيرها وسياق الرواية، وبرز منهج الهيثمي في مجمع الزوائد بتفريقه بين البدعة المكفّرة والمحتملة، مما حافظ على توازن التوثيق وصيانة السنة والعقيدة.

المبحث الثاني: منهج الإمام الهيثمي في التعامل مع الأوصاف البدعية في مجمع الزوائد ومنيع الفوائد
ترتبط صحة الرواية بشرط العدالة سلوكاً واعتقاداً، مما يجعل البدعة المؤثرة - ولا سيما المقترنة بالدعوة أو الغلو - داخلة في ميزان الجرح والتعديل تقويمياً نقدياً لا تحيزاً مذهبياً، ويُعدّ الهيثمي في مجمع الزوائد نموذجاً لتوظيف التقويم العقدي في نقد الرواة بتتبع الانتماءات البدعية المؤثرة في عدالتهم وضبطهم، وينقسم هذا المبحث إلى أربعة مطالب.

المطلب الأول: نبذة عن الإمام الهيثمي وكتابه مجمع الزوائد

أولاً: التعريف بالهيثمي^(٣):

اسمه ونسبه: هو علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر بن عمر بن صالح الهيثمي، الشيخ نور الدين أبو الحسن، أحد كبار المحدثين في القرن الثامن الهجري، وصاحب مصنفات جامعة في التخرّيج والزوائد.

مولده ووفاته: ولد سنة خمس وثلاثين وسبعمائة (٧٣٥هـ)، وتوفي رحمه الله، سنة سبع وثمانمائة (٨٠٧هـ)، بعد رحلة علمية ثرية امتدت أكثر من سبعين عاماً، ترك فيها آثاراً بارزة في علم الحديث والتخرّيج.

شيوخه: تلقّى الهيثمي العلم عن جماعة من أئمة الحديث في عصره، في مقدمتهم شيخه الأثير: الحافظ زين الدين عبد الرحيم العراقي (ت: ٨٠٦هـ)، الذي لازمه طويلاً، وابتدأ معه السماع في أوائل طلبه، وكان أول ما سمعه معاً على أبي الفتح الميذومي (ت: ٧٥٤هـ).

وقد كتب الهيثمي كثيراً من كتب العراقي وقرأها عليه، وسجل عنه مجالس الإملاء^(٤) كما استفاد من شيوخ

(١) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (١١٦/٧).

(٢) مجمع الزوائد (٢٦٢/١).

(٣) انظر: إنباء الغمر بأبناء العمر لابن حجر العسقلاني (٣٠٩/٢)؛ ذيل طبقات الحفاظ (ص ٣٧٢).

(٤) انظر: إنباء الغمر (٣٠٩/٢).

آخرين، منهم: ابن الملوك، وابن القطرواني، وابن الخباز، ومظفر الدين العطار، والعرضي، وابن الحموي، وابن قيم الضيائية، وقد تنوعت قراءاته فشملت الصحيحين، والسنن، والمسانيد، وكان من المكثرين سماعاً وتحملاً عن الشيوخ، مما انعكس على ثرائه في الرواية والتخريج^(١).

تلاميذه: تتلمذ عليه جماعة من الأئمة، من أشهرهم: الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، المحدث المعروف، وصاحب التصانيف الكثيرة.

برهان الدين سبط ابن العجمي (ت: ٨٤١هـ)، من أبرز علماء الحديث في عصره، وله عناية برواية الحديث وعلمه^(٢).

مكانته العلمية وثناء العلماء عليه: حاز الحافظ نور الدين الهيثمي مكانةً علميةً رفيعة بين علماء القرن الثامن، واشتهر بالورع وحسن السمات، وكثرة الاشتغال بالحديث وخدمة السنة، وقد أثنى عليه المترجمون بصفاء النفس، وقوة الحفظ، وشدة الغيرة على الدين مع التواضع وحسن العشرة^(٣) مما جعله مقبولاً لدى الخاصة والعامة، ومثالاً للمحدث الجامع بين الرواية والدراية، والعلم والعمل.

رحلاته العلمية: سلك الهيثمي منهج المحدثين في الرحلة، فزار الحرمين وبيت المقدس ودمشق وبلبك وحلب وحماة وحمص وطرابلس، فوسّع آسانيده واطّلع على اختلاف الروايات، وكان لذلك أثرٌ بيّن في مصنفاته، ولا سيما في الزوائد والعلل^(٤).

جهوده العلمية: تتلمذ على الحافظ العراقي، وبرع في استخراج الزوائد من مسند أحمد والمعاجم للطبراني، ومسند البزار وأبي يعلى، ورَتَّب أحاديث الحلية لأبي نعيم، وقابل زوائد صحيح ابن حبان على الصحيحين، كما رَتَّب الثقات لابن حبان والعجلي هجائياً^(٥)، ومهّدت هذه الجهود لتأليفه مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، حيث جمع زوائد الكتب التسعة على الصحيحين بمنهج نقدي وتصنيفي محكم.

ثانياً: التعريف بكتاب "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد"

يُعَدُّ "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" من أبرز المصنفات الحديثية الجامعة في علم الزوائد، وهو الفن الذي نشأ في مرحلة متأخرة من عصور التصنيف، ويُقصد به تتبُّع الأحاديث الزائدة على ما في الكتب الستة من مصادر السنّة الأخرى كالمسانيد والمعاجم، وتحقيق نسبتها، وبيان درجتها من حيث الصحة والضعف، وقد شهد هذا الفن نضجاً كبيراً بعد القرن السابع الهجري، حيث اتجه العلماء إلى التمييز بين المرويات، وإعمال منهج النقد الحديثي في ضوء جهود المتقدمين.

(١) انظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي (٢٠١/٥).

(٢) انظر: السيرة النبوية عند الهيثمي لحسين بن محمد باسلامة (ص٦)، (ص٨-٩).

(٣) انظر: إنباء الغمر (٣٠٩/٢)، الضوء اللامع (٢٠١/٥).

(٤) الضوء اللامع (٢٠١/٥).

(٥) انظر: السيرة النبوية عند الهيثمي (ص٨-٩).

ويُعد الحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي أحد أبرز من أرسى معالم هذا الفن وبلغ به الذروة، من خلال كتابه الشامل "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد"، الذي أفرد فيه الأحاديث الزائدة على الكتب الستة من مسند أحمد، ومسند أبي يعلى، ومسند البزار، والمعاجم الثلاثة للطبراني، وجمعها في مصنف واحد مرتب على أبواب الفقه، مع العناية بالحكم على السند، والإشارة إلى أقوال النقاد في الرواة، ومراعاة العلاقة بين السند والمتن في مواضع التخريج والتحليل^(١).

وقد جاءت فكرة تصنيف هذا العمل بتوجيه من شيخه الحافظ زين الدين العراقي ت ٨٠٦هـ، الذي نصحه بجمع الزوائد المتفرقة في مؤلفات متخصصة ضمن مصنف جامع، ليسهل الرجوع إليها، ويستفيد منها المحدثون والفقهاء في آنٍ معاً^(٢).

وكانت بدايات هذا المشروع العلمي من خلال عدد من المصنفات الجزئية، خصص كل واحد منها لنوع معين من الزوائد، وهي:

- غاية المقصد في زوائد المسند.
- كشف الأستار عن زوائد البزار.
- المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي.
- البدر المنير في زوائد المعجم الكبير.
- مجمع البحرين في زوائد المعجمين الأوسط والصغير.

ثم قام بجمع هذه المؤلفات، وتنقيح مادتها، وإعادة ترتيبها موضوعياً وفق أبواب الفقه، فصدر بذلك كتابه الجامع "مجمع الزوائد"، الذي لم يقتصر على الجمع فحسب، بل ضمن فيه تقييماً دقيقاً للرواة، مستفيداً من كتب الجرح والتعديل، وملتزماً بالتحقيق النقدي للروايات، مما جعله مرجعاً معتمداً في باب التخريج عند المتأخرين^(٣).

ثالثاً: أبرز خصائص منهج الهيثمي في كتابه مجمع الزوائد ومنبع الفوائد

تُجسّد منهجية الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد تطوراً بارزاً في الأداء النقدي الحديثي لدى المتأخرين، ويتّضح ذلك من خلال خصائص منهجية دقيقة، يجمع فيها بين الإسناد والتحليل، وبين التوثيق والحكم، مع التزام علمي في التعامل مع المتن والرواة.

١- **تحرير العزو وضبط مصادر الرواية:** تميّز الهيثمي بدقة عالية في عزو الحديث إلى مصدره، مع ذكر اسم المخرج، وأحياناً يحدد موضع الحديث أو جزئية من إسناده، مثاله: في حديث "الإسلام علانية، والإيمان في القلب"، قال: ثم يشير بيده إلى صدره ثلاث مرات، قال: ثم يقول: "التقوى ها هنا، التقوى ها هنا"، قال:

(١) انظر: الضوء اللامع (٢٠١/٥).

(٢) انظر: السيرة النبوية عند الهيثمي (ص ١٣).

(٣) انظر: السيرة النبوية عند الهيثمي، حسين بن محمد باسلامة (ص ٩-١٠).

رواه أحمد وأبو يعلى بتمامه، والبزار باختصار، ورجاله رجال الصحيح ما خلا علي بن مسعدة، وقد وثقه ابن حبان وأبو داود الطيالسي وأبو حاتم وابن معين، وضعفه آخرون^(١).

٢-الجمع بين أقوال النقاد دون تمييز: من سمات منهج الهيثمي في مجمع الزوائد أنه عند ذكر راوٍ مختلف فيه، يعرض أقوال النقاد بتجرد دون ترجيح ظاهر، مكتفياً بنقل التوثيقات والتجريحات، ومفسحاً المجال للقارئ في تقدير قوة الرواية، ومن أمثلته قوله في أحد الأسانيد: "فيه يزيد الرقاشي، وقد ضعفه الأكثر، ووثقه أبو أحمد بن عدي، وقال: عنده أحاديث صالحة عن أنس، وأرجو أنه لا بأس به"^(٢)، وهو ما يعكس نزعة تقريرية، تحتز من الحسم، وتكتفي بالإحالة النقدية دون إطلاق الحكم.

٣- تمييز مراتب الأسانيد والحكم عليها: يُصدر الهيثمي حكماً صريحاً على الإسناد بحسب معيار الجرح والتعديل، مثاله: قال في حديث: "رواه أحمد والطبراني في الكبير، ورجاله ثقات"^(٣) ويقول في موضع آخر: "رواه الطبراني في الكبير والأوسط، وفيه عبد الله بن عيسى الخزاز، وهو ضعيف لا يحتج به"^(٤) ويدل ذلك على حسن توظيفه للمصطلحات وتقوم الرواة وفق الصناعة الحديثية.

٤- ضبط اصطلاحاته في الحكم الحديثي: من العبارات المتكررة قوله: "رجاله رجال الصحيح"، إلا أن هذا لا يعني دائماً صحة الحديث؛ بل يشير إلى أن الرواة مخرجون في الصحيحين، وقد يكون فيهم من تكلم فيه، مثاله: في حديث رواه أحمد قال: "فيه ابن لهيعة، وهو ضعيف، وبقيه رجاله ثقات من أهل الصحيح"^(٥) فمع أن رجاله في الجملة من رجال الصحيح، إلا أن ابن لهيعة معروف بضعفه، مما يدل على ضرورة فهم العبارة في سياقها.

٥-دراسة الروايات ذات الطرق المتعددة: يورد الهيثمي الحديث من أكثر من طريق، وقد يُشير إلى اتفاق أو اختلاف الألفاظ، دون ترجيح صريح، مثاله: في حديث "نضر الله عبداً سمع مقالتي فحفظها ووعاها وبلغها"، قال: رواه ابن ماجه باختصار، ورواه الطبراني في الكبير وأحمد، وفي إسناده ابن إسحاق عن الزهري، وهو مدلس، وله طريق عن صالح بن كيسان عن الزهري، ورجاله موثقون"^(٦) ويظهر بذلك التقاطع في طرق الرواية دون تفصيل، فيكتفي بالإشارة إلى وجود الشواهد.

٦-التحقيق في المبهمين والمجهولين: يُصرّح الهيثمي في حال وجود راوٍ مجهول أو مبهم، ولا يُعرض عن ذلك،

(١) انظر: مجمع الزوائد (٥٢/١).

(٢) المرجع السابق (١٠٧/١).

(٣) المصدر نفسه (١٦١/١).

(٤) المصدر نفسه (٢٥/١).

(٥) المصدر نفسه (١٩٦/١).

(٦) المصدر نفسه (١٣٩/١).

مثاله: "رواه أحمد، وفيه رجل لم يسم، وبقية رجاله ثقات"^(١) ويُبرز بذلك عنايته بسلسلة السند، وتحفظه عند وجود خلل غير ظاهر في الإسناد.

٧- كشف العلل الخفية والانقطاع والتدليس: ينبه الهيثمي على انقطاع السند أو وجود تدليس فيه، مثاله: في حديث رواه الطبراني في الكبير قال: "إسناده منقطع؛ لم يسمع إسحاق بن يحيى من جده عبادة"^(٢)، وفي موضع آخر قال: "رواه أحمد والطبراني في الكبير والأوسط، والبخاري، وفيه ابن إسحاق، وهو مدلس ولم يصرح بالسماع"^(٣) ويظهر ذلك براعته في تتبع الخلل الخفي في البناء السندي.

٨- التنبيه إلى البدع العقيدية وأثرها على الرواية: ينبه الهيثمي على بدعة الراوي إذا أثرت في قبول حديثه، كقوله عن راوٍ: "شيعي معروف، حديثه لا يُحتج به إذا انفرد"^(٤).

٩- مكانة الكتاب وملاحظات النقاد عليه: رغم مكانة مجمع الزوائد في التخريج، فقد نُقلت ملاحظات منهجية على المؤلف، منها: تحسين بعض المرويات الضعيفة، أو نسبة حديث إلى كونه ليس في الكتب الستة مع كونه فيها.

ومع ذلك قال الكتاني: "لم يُصنف في بابه نظيره"^(٥)، وهذا يدل على أن القيمة العلمية للكتاب لا تنفي حاجته إلى القراءة النقدية.

المطلب الثاني: الأوصاف البدعية التي استعملها الهيثمي ودلالاتها العقيدية

يُظهر مجمع الزوائد تكامل النقد الحديثي والعقدي عند الهيثمي عبر توظيفه أوصافاً بدعية ذات أثر في عدالة الراوي، ويهدف هذا المطلب إلى حصر هذه الأوصاف وتحليل دلالاتها وتصنيف درجاتها وبيان أثرها في تقويم الروايات ضمن منهج الجرح والتعديل.

أولاً: حصر الأوصاف البدعية وتحليل دلالاتها العقيدية

من خلال تتبع عبارات الإمام الهيثمي في مجمع الزوائد، يتبين أنه استعمل عدداً من الأوصاف البدعية ذات الدلالة العقيدية، وظفها بوصفها قرائن تقويمية في الحكم على الرواة، مُشيراً بها إلى أنماط من الانحراف العقدي تتفاوت في شدتها وأثرها في العدالة والضبط، وتبرز أهمية هذه الأوصاف في كونها لا تُذكر مجردة، بل تأتي في سياقٍ نقديٍّ مرتبطٍ بتقويم الرواية، ومن أبرز هذه الأوصاف ما يأتي:

أ- التشيع: ظهر مصطلح "التشيع" في تعليقات الهيثمي على بعض الرواة، بوصفه مؤشراً على الانحراف العقدي،

(١) المصدر نفسه (٥٤/٢).

(٢) المصدر نفسه (٨٣/٣).

(٣) المصدر نفسه (٦٠/١).

(٤) المصدر نفسه (١٣١/١)، (١٤٦/١).

(٥) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة للكتاني (ص ١٧٢).

وقد تعامل معه في إطار منهج الجرح والتعديل، مع اعتبار أثره في الضبط والعدالة، والتشيع يتراوح - كما هو مستقر في كتب الفرق - بين ميلٍ إلى أهل البيت مع التوقف عند الصحابة، وبين غلوٍ يصل إلى الطعن والتأليه والبدع الكبرى، وهذا الأخير هو محل التحذير والنقد عند أئمة الحديث.

ويُتضح من استقراء عمل الهيثمي في مجمع الزوائد أنه لا يجرح الراوي لمجرد التشيع غير الغالي^(١)، بل قد يصفه بقوله: «فيه تشيع وهو ثقة» أو «صدوق فيه تشيع» دون أن يجعل ذلك موجباً لرد حديثه، ما لم يقرن بغلوٍ أو طعن في الصحابة، أمّا إذا بلغ التشيع حدّ الرفض أو اقترن بعلة مؤثرة شدد في الحكم، فيضعّف الراوي أو يصفه بالترك، ومن أمثلة تشديده قوله في جابر الجعفي: "فيه جابر الجعفي، وفيه كلام كثير"^(٢) وهي صيغة تدل على تضعيف شديد.

وقد يضعّف الراوي لعلّة أخرى غير التشيع، كما في يونس بن خباب: «وهو ضعيف»، مع أن علّة التضعيف عنده ضعف الرواية لا مجرد التشيع.

وهذا النوع من التشيع أشار إليه عدد من علماء الفرق باعتباره من البدع العقديّة التي تُخالف منهج أهل السنة. وقد أورد علماء الفرق توصيفاً للتشيع يربطه بإثبات الإمامة لعلّي رضي الله عنه على جهة النص والوصية، مع تفضيله على سائر الصحابة، وهو توصيف يوضّح الخلفية العقديّة للمصطلح عند المحدثين، وإن لم يكن كافياً وحده للجرح إلا عند اقترانه بالطعن أو الغلو^(٣).

أما الموقف من مظاهر النياحة والتعصب المرتبطة بالتشيع الغالي، فقد ورد النهي عنها في السنة النبوية، بوصفها من شعائر الجاهلية التي لا يقرها الإسلام، لا سيما إذا اقترنت بألفاظ شركية أو سلوكيات تحدر حق الله في التوحيد، كما في النياحة على الحسين أو ضرب الصدور، وهو ما ورد النهي عنه في نصوص صحيحة، منها قوله صلى الله عليه وسلم: "ليس منا من لطم الخدود، وشق الجيوب، ودعا بدعوى الجاهلية"^(٤).

وتحدر الإشارة إلى أن أئمة الحديث - وفي مقدمتهم البخاري ومسلم - قد تحرّزوا من الرواية عن الشيعة الغلاة، ولم يخرجوا عنهم إلا ما ثبتت عدالته، وتحقق ضبطه، وانتفى عنه الطعن في الصحابة، وهو ما أوضحه ابن تيمية في معرض نقده للروايات الرافضية، حيث نبّه إلى كثرة الكذب فيها، ودعا إلى الاحتراز منها ما لم تصح

(١) يفرّق الهيثمي بين التشيع غير الغالي المقبول مع العدالة والضبط، والتشيع الغالي المؤثر في العدالة، وهو منهج موافق لأصول أئمة الجرح والتعديل في رواية المبتدع غير الداعية.

(٢) مجمع الزوائد (٨٩/٣).

(٣) انظر: الملل والنحل للشهرستاني (١/٤٦١).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، ك: الجنائز، ب: ليس منا من شق الجيوب ولطم الخدود ودعا بدعوى الجاهلية، (١٢/٨١٢ ح ١٢٩٤)، من حديث عبد الله بن مسعود.

بشروط القبول^(١) وقد وافق الهيثمي هذا التوجه، فكان يُعلّق على بعض الرواة بقوله: "شيعي مشهور"، أو "كان فيه تشيع"، ويربط هذا بالحكم على الرواية عند الحاجة.

وقد صف الهيثمي رواة مثل تليد بن سليمان وجميع بن عمير وموسى بن عثمان بالتشيع، مع الإشارة إلى ضعف أو تدليس في رواياتهم، مما يعكس ارتباط التشيع العالي بانخفاض الضبط والصدق.

ب- الإرجاء: يُعدّ الإرجاء من الأوصاف العقديّة التي استخدمها الهيثمي عند تقييم بعض الرواة، وهو يُشير إلى القول بتأخير الحكم على مرتكب الكبيرة إلى يوم القيامة، مع الإقرار بعدم تأثير المعصية في إيمان العبد، ما دام مؤمناً بقلبه، وقد ارتبط هذا القول بمقولة شائعة بين المرجئة مفادها: "لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة"، وهي مقولة لها أثر مباشر في إضعاف الدافع العملي للعمل الصالح، إذا فُهمت بمعزل عن النصوص الشرعية المتعلقة بالوعيد والثواب، وتُعدّ هذه العقيدة - وإن لم تكن من البدع المكفّرة - سبباً في تخوّف بعض أئمة الحديث من الرواية عمّن تأثر بها، لما لها من أثر محتمل على الورع الديني والانضباط السلوكي للرواة، إلا أن كثيراً من أئمة الجرح والتعديل - وعلى رأسهم أحمد بن حنبل وابن معين - لم يجعلوا الإرجاء وحده سبباً للجرح، بل ميّزوا بين الانحراف العقدي إذا لم يقتزن بالكذب أو الطعن في الصحابة، وبين العدالة والضبط الحديثي^(٢).

وقد وافق الهيثمي هذا الاتجاه النقدي المعتدل، فنجدّه يصف بعض الرواة بالإرجاء، مثل: الصلت بن بمرام^(٣) وعبد العزيز بن أبي رواد^(٤)، لكنه مع ذلك يُصرّح بوثاقته، ملتزماً في ذلك بمنهج التفريق بين البدعة غير المكفّرة التي لا تؤثر في الصدق والضبط، وبين ما يُوجب الرد التام للرواية.

ويمثّل هذا التعامل عند الهيثمي مرونة نقدية منهجية، تُبرز أن الحكم على الراوي لم يكن قائماً على الانتماء العقدي المجرد، بل على مدى التزامه بالشروط الفنية للرواية: الصدق، والضبط، والعدالة الظاهرة، مع مراعاة السياق العقدي عند اللزوم.

ج- القدريّة: يشير مصطلح "القدريّة" إلى فرقة تنفي شمول علم الله السابق أو إرادته لأفعال العباد، وتُعدّ هذه العقيدة مخالفة لأصل الإيمان بالقضاء والقدر، كما استقر عليه اعتقاد أهل السنة، وقد ورد في السنة النبوية وصف هذا الاتجاه الفكري بأنه خروج عن ملة الإسلام، من خلال تشبيهه بـ "مجنوس هذه الأمة"^(٥) في إشارة إلى تأليههم الفعل الإنساني واستقلاله عن المشيئة الإلهية، وهو ما يُعدّ عند السلف بدعة مكفّرة.

(١) انظر: منهاج السنة النبوية (٣٨/٧).

(٢) انظر: الجرح والتعديل (٣٩٦/٢-٣٩٧)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٦/٢).

(٣) مجمع الزوائد (٣٣٣/٧).

(٤) مجمع الزوائد (٨٤/١٠).

(٥) انظر: الملل والنحل للشهرستاني (١٩/١).

وقد أورد الهيثمي في مجمع الزوائد وصفه لموسى بن ميمون بأنه قدرى^(١) مشيراً بذلك إلى خلل عقدي جوهرى في معتقده، ولم يكن الهيثمي منفرداً بهذا الحكم، بل وافقه عليه نقاد معاصرون له، كموسى بن هارون الذي وصف هذا الراوى بعبارة: "رجل سوء، قدرى"^(٢) ما يدل على شيوع الموقف الرافض لروايات هذه الفئة في المدرسة الحديثية، نظراً لتناقض قولهم مع التوحيد الإلهي في باب الإرادة والعلم، ويظهر هذا الموقف انسجماً بين النقد العقدي ومنهج الجرح والتعديل، حيث تُعدّ بدعة القدرية في هذا السياق مانعة من التوثيق عند الهيثمي، إذا ثبت تأثيرها على المنهج النقلي أو على عدالة الراوى.

د- الرفض: يُطلق مصطلح "الرفض" على التيار المتشدد في التشيع، الذي يُنكر خلافة الشيخين رضي الله عنهما، ويزعم وجود نصّ بإمامة عليّ رضي الله عنه، مخالفاً بذلك أصل ترتيب الإمامة عند أهل السنة، وقد عُرف هذا التيار بالرافضة لرفضهم الإمام زيد بن علي حين أبى التبرؤ من أبي بكر وعمر^(٣)، ووصف الهيثمي ابن أخ معمر بالرفض، مقروناً بإدخاله أحاديث منكورة في روايات معمر، مما استدعى إنكاراً من يحيى بن معين وغيره، وهو ما يُشير إلى أن توصيفه بالرفض لم يكن مذهبياً فقط، بل ارتبط بخلل في الرواية يُفضي إلى التهمة بالوضع أو الكذب، وهو من أعظم موجبات الجرح^(٤)، ويظهر هذا المثل أن الهيثمي - كسائر أئمة الجرح - كان يعتبر الرفض الغالي مانعاً من قبول الرواية، خاصة إذا اقترن باستحلال الكذب لنصرة المذهب، كما نُقل عن بعض رموز هذا الاتجاه.

هـ- لوقف في القرآن: يُطلق مصطلح "الوقف" في السياق العقدي على المذهب القائل بالتوقف في مسألة خلق القرآن، دون الجزم بأنه مخلوق أو غير مخلوق، ويُعد هذا الموقف - من جهة المضمون - قريباً من مذهب الجهمية، لأنه ينطوي على تردد في واحدة من أصول العقيدة عند أهل السنة، وهي أن القرآن كلام الله غير مخلوق^(٥).

وقد وصف الهيثمي بعض الرواة بهذا الوصف، كإسحاق بن أبي إسرائيل وعلي بن أبي هاشم، مشيراً إلى أنهم قالوا بالوقف، وموضحاً أن القول بهذا المذهب قد قُوبل بالرد من قبل عدد من أئمة السلف، ومع ذلك، لم يمنع ذلك من توثيق بعضهم من حيث الضبط الحديثي، في تعبير عن توازن منهجي بين الجرح العقدي والنظر في باقي شروط الرواية^(٦).

ويُظهر موقف الهيثمي في هذا الموضوع أنه يُفترق بين من وقع في بدعة غير مكفرة دون دعوة أو تعصب، وبين

(١) انظر: مجمع الزوائد، (٣٦٥/٩).

(٢) انظر: ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي (٢٢٤/٤).

(٣) انظر: منهاج السنة النبوية (٣٥/١).

(٤) انظر: مجمع الزوائد، (٩/١٣٣).

(٥) انظر: الرد على الجهمية للدارمي (ص ١٩٣).

(٦) انظر: مجمع الزوائد (٣/٤)، (٢٦٣/٧).

من كانت بدعته مؤثرة في العدالة أو في متن الرواية، من ذلك مقالته في عبد العزيز بن أبي رواد: رواه أبو يعلى، وفيه عبد العزيز بن أبي رواد، وهو ثقة، ويُرْمى بالإرجاء^(١)، فجمع هنا بين التوثيق والتنبيه على بدعة الإرجاء دون أن يجعلها قاذحة في الرواية، وقال في جابر الجعفي: فيه جابر الجعفي، وفيه كلام كثير^(٢)، وهذه صيغة تضعيف شديدة؛ وجابر منهم بالغلو في التشيع، فاشتد حكمه عليه، وهذا التفريق موافق لأصول أئمة الجرح والتعديل في قبول رواية المبتدع غير الداعية وردّ رواية الغالي أو المتهم.

و- صاحب بدعة: في مواضع عديدة من مجمع الزوائد، استخدم الهيثمي وصفاً عاماً كـ "صاحب بدعة" دون الدخول في تفاصيل عقدية محددة، وهو تعبير يُشير إلى وجود انحراف في الاعتقاد، لكنه قد لا يبلغ حدّ الغلو أو الخروج عن الجماعة، ومثال ذلك وصفه لعثمان البري، الذي عُرف بإنكاره الميزان يوم القيامة، وهو معتقد يُخالف النصوص القطعية وإجماع أهل السنة.

وقد ترتب على هذا الموقف العقدي أن نُقل عن الهيثمي أن الراوي كثير الغلط، مع التنبيه إلى أن الأئمة تركوا حديثه، مما يدل على أن البدعة إذا اقترنت بسوء الحفظ أو الغلط تُعدّ من أسباب الرد^(٣) ويدلّ استعمال الهيثمي لعبارة "صاحب بدعة" دون تعيين في مثل هذه الحالات، على مرونته النقدية، وقدرته على التعبير عن الانحرافات العقدية دون إصدار أحكام مطلقة في كل المواضع.

ز- من أعداء الله: يُعدّ وصف "من أعداء الله" من أشد الأوصاف التي استعملها الهيثمي في باب الجرح، وقد استخدمه في وصف عمرو بن عبيد، أحد رؤوس المعتزلة والقدرية، المعروف بدعوته العلنية إلى مذهبه، ومخالفته لأصول السنة في باب القدر والتوحيد، وقد أورد الهيثمي هذا التوصيف في سياق ردّ الرواية عنه بشكل قاطع. يفيد هذا الحكم أن الجرح لم يكن لمجرد الانتماء العقدي، بل لاجتماع الانحراف الظاهر، والدعوة إليه، وضعف النقل، مما استوجب ردّ الرواية، وقد وافق الهيثمي على ذلك كبار النقاد كـ يحيى القطان، الذي وصف عمرو بن عبيد بأنه ضعيف جداً^(٤) ومعلن بالبدعة، وهي أوصاف تُسقط الرواية بالكلية^(٥).

ثانياً: تصنيف الألفاظ البدعية حسب شدتها

يتّضح من استقراء عبارات الهيثمي في مجمع الزوائد أن الأوصاف العقدية التي نسبها إلى بعض الرواة لا تتخذ طابعاً واحداً، بل تتفاوت من حيث شدة الانحراف العقدي وأثره في قبول الرواية، ويمكن تصنيف هذه الألفاظ إلى ثلاثة مستويات رئيسية:

١- البدع المكفّرة: وتشمل المذاهب التي تتعارض مع أصول الاعتقاد، كالقول بنفي علم الله السابق أو مشيئته

(١) مجمع الزوائد (٨٤/١٠).

(٢) مجمع الزوائد (٨٩٣/١).

(٣) انظر: المصدر نفسه (١٨٥/١).

(٤) انظر: الجرح والتعديل (٢٤٦/٦-٢٤٧)، تهذيب الكمال (١٢٤/٢٢).

(٥) انظر: مجمع الزوائد (٢٧٩/٦).

القدرية، أو التردد في خلق القرآن الوقف، أو رفض خلافة أبي بكر وعمر والطعن فيهما الرفض الغالي، وتعد هذه المذاهب عند أئمة السلف ناقضة لأصل الإيمان، لما فيها من رد للنصوص القطعية أو للطعن في جناب النبوة، وبالتالي تُرد روايات أصحابها ردًا باتًا بالإجماع، وقد تعامل الهيثمي مع هذا النوع من البدع بوصفها قاضية على العدالة، كما في وصفه لعمر بن عبيد، أو لابن أخ معمر، ممن اقترن انحرافه العقدي بالكذب أو التزوير، وهو ما أيدته أقوال الأئمة المتقدمين^(١).

٢- البدع غير المكفّرة: وتشمل المذاهب التي لم تُخرج أصحابها عن دائرة الإسلام، مثل الإرجاء^(٢) أو التشيع غير الغالي، وهي بدع يُحكم على الراوي فيها بالنظر إلى مدى صدقه وضبطه، وعدم دعوته إلى بدعته، وقد نقل الهيثمي توثيق أئمة كأحمد بن حنبل وابن معين لبعض من وُصفوا بالإرجاء أو التشيع، كالصلي بن بصرام وعبد العزيز بن أبي رواد، مع التحفظ النقدي على مذهبهما^(٣)، ومع أن أحمد بن حنبل أبدى تشددًا في قبول روايات أهل الأهواء، إلا أن توثيقه لبعضهم عند تحقق شروط الرواية يُبرز منهجًا تفصيليًا غير قائم على الإطلاق.

٣- الأوصاف العامة: كالتعبير عن الراوي بأنه "صاحب بدعة" أو "من أعداء الله"، وهي عبارات تُشير إلى وجود انحراف عقدي مركّب، قد لا يُصرح بنوعه، لكنه يُفهم من السياق أنه من البدع الغليظة أو المقتزنة بضعف الضبط، أو التدليس، أو الكذب، ويلاحظ أن الهيثمي استخدم هذه الأوصاف عند الحديث عن رواة كعثمان البري وعمر بن عبيد، في سياق التحذير من روايتهم ورد حديثهم، وهو ما يتماشى مع تقويمات النقاد المتقدمين^(٤).

ثالثًا: العلاقة بين الألفاظ البدعية والحكم على عدالة الرواة

يُظهر منهج الهيثمي في مجمع الزوائد أن الحكم على الراوي لا ينفصل عن تقييم انتمائه العقدي، بل إن الأوصاف البدعية تُستخدم لديه لتحديد درجة الجرح، ومدى قبول الرواية، وتقوم هذه العلاقة على أربعة معايير أساسية:

١- الصدق والضبط: إذا ثبت صدق الراوي وضبطه، مع كونه لا يدعو إلى بدعته، فإن روايته تُقبل عند جماعة من النقاد، وإن كان مبتدعًا، وقد مثّل الهيثمي لهذا الاتجاه برواية الصلي بن بصرام، الذي وُصف بالإرجاء، ومع ذلك قُبِلت روايته لصحة ضبطه، وفقًا لمنهج التمييز بين الاعتقاد والأداء^(٥).

(١) انظر: تهذيب التهذيب (١/١٢)، (٨/٧٠).

(٢) قال ابن تيمية في كتابه الإيمان (ص ٣٠٨): "لم يُكفّر أحدٌ من السلف أحدًا من مرجئة الفقهاء، بل جعلوا هذا من بدع الأقوال والأفعال، لا من بدع العقائد؛ فإن كثيرًا من النزاع فيها لفظي".

(٣) انظر: تهذيب التهذيب (٤/٤٣٢)، (٦/٣٣٨).

(٤) انظر: مجمع الزوائد (١/١٨٥)، (٤/٢٨٨).

(٥) انظر: مجمع الزوائد (٢/٢٩٥).

٢- **الدعوة إلى البدعة:** يشتد الجرح إذا اقترن الانحراف العقدي بالدعوة إليه، لأن ذلك يُظهر الانتصار للمذهب وترويج الأفكار المنحرفة، ولهذا السبب رفض الهيثمي رواية عمرو بن عبيد، الذي جمع بين رئاسة الاعتزال والترويج العلني له، وهو موقف وافقه عليه يحيى القطان^(١).

٣- **استحلال الكذب:** إذا ثبت أن الراوي يكذب نصرة لبدعته، فإن هذا يُسقط عدالته من أصلها، كما في حالة ابن أخ معمر، الذي أُشير إلى إدخاله روايات مختلفة في مصنفات معمر بن راشد، فكان الجمع بين التشيع الغالي والتزوير في الحديث سبباً لردّ روايته^(٢).

٤- **سياق الرواية:** يُراعى في الحكم على الرواية السياق الموضوعي الذي وردت فيه، فإذا كان الحديث متعلقاً بمحل النزاع العقدي، كفضائل أهل البيت عند الشيعة الغلاة، أو أحاديث القدر عند المعتزلة، فإن احتمال الوضع أو التحريف يكون وارداً، مما يُوجب مزيداً من التحري، وقد يؤدي إلى رد الرواية إذا لم تتوافر قرائن الثبوت^(٣).

وبناء على تحليل منهج الهيثمي نجد أنه ينطلق في تقييمه للرواة من منهج متكامل يوازن بين الاعتقاد والمعالجة الحديثة، جامعاً بين التحليل العقدي والنقد الفني للسند والمتن، ومتأثراً بتقويمات النقاد المتقدمين كأحمد بن حنبل وابن معين، مع حفاظه على استقلال نقدي وإنصافٍ علمي في تقدير أثر البدعة في الرواية

المطلب الثالث: دراسة تحليلية لحالات الرواة الذين وُصفوا بالبدعة

يتناول هذا المطلب دراسة تحليلية للرواة الذين وصفهم الإمام الهيثمي بالألفاظ بدعية في كتابه "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد"، مع التركيز على عدالتهم، ضبطهم، وتأثير اتهامهم بالبدعة على قبول رواياتهم، يتم تناول كل راوٍ بشكل منفصل، مع استقراء الألفاظ البدعية المستخدمة، تحليل دلالاتها العقدية، وبيان أثرها على مصداقية الراوي.

أولاً: الرواة الموصوفون بـ"التشيع"

أ- **تليد بن سليمان:** نقل الهيثمي قول العجلي فيه بأنه كان "يتشيع ويدلس"، وهي عبارة تُشير إلى تشيع غالٍ مقرون بضعف الحديث، مما يُضعف من عدالته الحديثية، ويستدعي التحفظ من مروياته، وقد نقل ابن حجر قول ابن معين عنه: "كان دجال لا يكتب عنه وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين"، مما يزيد من الشك في ضبطه وثقته^(٤)، وفيما يظهر أنه لا يوجد تصريح بالكذب في حق تليد، إلا أن الجمع بين الغلو العقدي والتدليس وحكم الضعف من النقاد، جعل رواياته - خصوصاً في فضائل أهل البيت - محل ريبة شديدة، وأدى

(١) انظر: مجمع الزوائد (٢٨٨/٤)، (٢٧٩/٦)، تهذيب التهذيب (٧٠/٨).

(٢) انظر: مجمع الزوائد (١٣٣/٩).

(٣) انظر: مجمع الزوائد، (١/١٨٦).

(٤) انظر: تهذيب التهذيب (٥٠٩/١).

إلى رد مروياته، خاصة في المسائل التي تمس العقيدة أو الصحابة.

ب- **جميع بن عمير**: صرح الهيثمي بأنه "شيعي، فيه ضعف"، وهي صيغة تنبئ عن وجود انحراف مذهبي غير غالٍ مع قصور في الضبط، ونقل الذهبي عن ابن معين قوله: "ليس بالقوي"، وعن النسائي قوله: "ليس بثقة"^(١)، وذكر ابن حجر أنه ضعيف مع تهمة التشيع، مما جعل مروياته غير معتمدة إلا إن توافرت شواهد تؤيدها^(٢)، ورغم عدم اتحاده بالكذب أو الغلو الشديد، إلا أن تراجع مستوى الضبط مع التشيع، جعله موضع تحفظ، وقد يُقبل حديثه عند التعدد والتأييد، لكنه غير مستقل بالرواية في المسائل التي تتقاطع مع مذهبه.

ج- **موسى بن عثمان الحضرمي**: يُعدّ من الرواة الذين اقترن وصفهم بالانحراف العقدي والضعف الحديثي معاً، فقد أشار الهيثمي إلى أن حاله يتسم بالتشيع المذموم، مع ضعف في روايته، وهو ما يُشير إلى اختلال مزدوج في المعتقد والسند، وتواترت أقوال النقاد في بيان اضطرابه، إذ نقل عن أحمد بن حنبل أن حديثه غير منضبط لتشيعه وارتبأكه في النقل^(٣)، كما بيّن يحيى بن معين شدة ضعفه، ووافقهم في ذلك غير واحد من الأئمة، حيث أفاد ابن حجر بأن الحضرمي متهم بالغلو في التشيع، مقروناً باضطراب ظاهر في رواياته، مما حمل أهل النقد على التوقف عن قبول حديثه^(٤).

جمع موسى بن عثمان بين الغلو في التشيع والاضطراب في الرواية، فكان حديثه مردوداً عند المحدثين، خاصة في فضائل آل البيت، ويفهم من صنيع الهيثمي أن وصف "شيعي" مرتبط بتقويم الأداء الحديثي، لا بوصف عقدي مجرد، فإذا اقترن التشيع بضعف الضبط أو جب الرد، أما إن اقترن بالحفظ والتثبت، فالتساهل فيه وارد عند التعدد أو بوجود قرائن.

ثانياً: الرواة الموصوفون بـ"الإرجاء"

تمثل بدعة الإرجاء إحدى البدع الكلامية التي خالف فيها أصحابها جمهور أهل السنة، وخصوصاً في مفهوم الإيمان والعمل، إلا أن أهل الحديث ميّزوا في الحكم على الرواة المرجئة بين من وقع في الإرجاء دون أن يدعو إليه أو يُنقص من عدالته، وبين من كان داعيةً أو مغالياً في بدعته، ويلاحظ أن الإمام الهيثمي في مجمع الزوائد سار على هذا المنهج، فقبل رواية بعض من وصفهم بالإرجاء لما تحقّق فيهم من صدق وضبط، وفيما يلي عرض لحالتين بارزتين:

أ- **الصلت بن بھرام**: الصلت بن بھرام التيمي، من رواة البصرة، وكان معروفاً بالاستقامة في النقل، قال الهيثمي في موضع من مجمع الزوائد: "فيه الصلت بن بھرام، وهو مرجئ، لكنه ثقة"، مما يدل على أن الانتماء العقدي لم يمنعه من الحكم عليه بالثقة ما دام الراوي لم يكن داعية، وكان ضابطاً، نقل الذهبي عن ابن أبي حاتم عن أبيه أنه

(١) انظر: مجمع الزوائد ٤/١٥٤: ٩؛ ١٢٣؛ ميزان الاعتدال (٤٢١/١).

(٢) انظر: تهذيب التهذيب (١١٢/٢).

(٣) انظر: ميزان الاعتدال (٢١٧/٤).

(٤) انظر: تهذيب التهذيب (٣٦٦/١٠).

قال عنه: "صدوق ليس له عيب إلا الأرجاء"^(١) وأشار ابن حجر إلى أنه من أهل الصدق والضبط، ولم يؤثر إرجاؤه في مستوى روايته أو عدالتها^(٢).

ويظهر أنه لا توجد روايات تُشير إلى كذب الصلت أو تدليسه، كما لم يُعرف بالدعوة إلى بدعته، لذلك استمر قبول حديثه عند عامة المحدثين، خصوصاً في الروايات التي لا تتعلق مباشرة بمسائل الإيمان أو العقيدة، ويُظهر هذا المثال التطبيق العملي لمبدأ عدم ردّ رواية المبتدع غير الداعية إذا تحققت فيه شروط القبول.

ب- **عبد العزيز بن أبي رواد:** عبد العزيز بن أبي رواد المكي، أحد الرواة المعروفين بالزهد والعبادة، وقد روى عنه كبار الحفاظ، قال الهيثمي: "مرجئ، لكنه ثقة"، وهو وصف يدل على تفريق واضح بين الانتماء العقدي والضبط السندي.

قال ابن معين عنه: "ثقة"، وقال أحمد بن حنبل: "لا بأس به، لكنه كان يرى الإرجاء"^(٣). وأكد ابن حجر أن عبد العزيز من الثقات الضابطين، ولم تُؤثر عنه مخالفة في الرواية، ولا اختلال في الصدق^(٤). ويظهر أن عبد العزيز من الرواة الذين التزموا بالضبط والصدق، ولم يُعرف عنه الترويج لبدعته، مما جعل أئمة الحديث يقبلون روايته، مع التحقّظ المحتمل من روايات تتصل بمحل النزاع العقدي، كمسائل الإيمان والوعيد. ومما سبق تُبرز هاتان الحالتان أن الهيثمي اعتمد ميزاناً نقدياً متزناً في التعامل مع الرواة المرجئة، مبنياً على التفرقة بين: الانتماء العقدي المجرد غير المكفر، والسلوك العلمي في الرواية صدق، ضبط، عدم الدعوة وهذا المنهج ينسجم مع مذهب جمهور المحدثين، الذين قبلوا روايات المرجئة الثقات ما لم تظهر عليهم علامات الكذب أو التحريف أو الغلو في الدعوة.

ثالثاً: الرواة الموصوفون "بالقدرة"

موسى بن ميمون: وُصف في مجمع الزوائد بأنه "قدري ضعيف"^(٥) وهي عبارة تجمع بين الجرح العقدي والحديثي في آنٍ واحد وقد نقل الذهبي عن موسى بن هارون وصفه له بقوله: "رجل سوء، قدري"، وهو توصيف يطعن في استقامة المعتقد ويشير إلى غلو في بدعة القدر^(٦) كما نقل عن الإمام النسائي الحكم عليه بأنه "ليس بثقة"، مما يدل على تواتر الجرح في حقه، وأشار ابن حجر إلى أن موسى متهم ببدعة مكفرة تُسقط عدالته، نظراً لكون إنكار القدر يُناقض أصلاً من أصول الإيمان^(٧).

(١) انظر: ميزان الاعتدال (٣١٧/٢).

(٢) انظر: تهذيب التهذيب (٤٣٣/٤).

(٣) انظر: ميزان الاعتدال (٦٢٨/٢).

(٤) انظر: تهذيب التهذيب (٣٣٨/٦).

(٥) انظر: مجمع الزوائد (١٤٢/١).

(٦) انظر: ميزان الاعتدال (٢٢٣/٤).

(٧) انظر: لسان الميزان (١٣٣/٤).

ورغم أنه لم يُنقل عن النقد وصفه بضعف الضبط أو سوء الحفظ بشكل مباشر، إلا أن كونه من رؤوس القدرة - مع الدعوة إلى بدعته - أوقعه في الجرح المؤثر، وأسقط عدالته عند جمهور الحديث، ولهذا تُعد مروياته مردودة بالإجماع، بسبب اجتماع الجرح العقدي مع القرائن الدالة على ضعف الأمانة النقلية.

رابعاً: الرواة الموصوفون بـ"الرفض"

ابن أخ معمر: هو راوٍ منسوب إلى معمر بن راشد، اشتهر بوصفه في كتب الجرح بالرفض، وهو ما أشار إليه الهيثمي بقوله: "وفيه ابن أخ معمر، وهو رافضي، أدخل أحاديث مزورة"^(١) وقد نقل الذهبي عن يحيى بن معين الحكم عليه بأنه "كان رافضياً، لا يُكتب حديثه"، وهذا تصريح يرد روايته لفساد المعتقد^(٢) كما نقل عن الإمام أحمد بن حنبل أنه "ضعيف، متهم بالكذب"^(٣) وهو جرح شديد يجمع بين الخلل العقدي والسلوكي. وأكد ابن حجر أن هذا الراوي كان يُتهم بتزوير الأحاديث دعماً لمذهبه الرافضي، وهو ما يُعد خيانة في النقل توجب إسقاط روايته مطلقاً^(٤).

ولم يُعرف عن ابن أخ معمر قوة في الضبط أو حفظ في الرواية، بل خلت أقوال الأئمة من أي توثيق له، مما يعزز الحكم بردّ حديثه، ويُعد مثاله من أوضح صور الراوي الذي يجمع بين بدعة غالية وانحراف منهجي في النقل، ويؤكد منهج أهل الحديث في رفض رواية من استحلّ الكذب لخدمة مذهب.

خامساً: الرواة الموصوفون بـ"الوقف في القرآن"

أ- إسحاق بن أبي إسرائيل: هو من رواة الكوفة المعروفين، قال عنه الهيثمي: "فيه كلام لوقفه في القرآن"^(٥) في إشارة إلى تنبيهه لمذهب الوقف في مسألة خلق القرآن مع توثيقه من جهة الضبط، وقد نقل الذهبي عن ابن معين توثيقه، حيث وصفه بأنه "ثقة"، كما نقل عن الإمام أحمد قوله: "لا بأس به، لكنه كان يقول بالوقف"، مما يُبرز الانفصال بين الموقف العقدي وقوة الرواية عند بعض النقاد^(٦)، وأشار ابن حجر إلى أن إسحاق كان معروفاً بالضبط، إلا أن اعتقاده في هذه المسألة أثار نقداً محدوداً من بعض أئمة الجرح^(٧)، لم يُتهم إسحاق بالكذب، كما لم يُعرف عنه ترويح لمذهبه، ولذلك قُبلت مروياته عند جمهور النقاد، خاصة إذا كانت بعيدة عن الموضوعات العقدية الدقيقة، إلا أن من احتاط في باب الصفات والاعتقاد أشار إلى ضرورة التحفظ في روايته لما يتصل بباب العقائد.

(١) مجمع الزوائد (١٣٣/٩).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (٣٦٧/١٢).

(٣) انظر: المرجع السابق.

(٤) انظر: تهذيب التهذيب (٣٣٨/٦).

(٥) انظر: مجمع الزوائد (٣/٤).

(٦) انظر: سير أعلام النبلاء (٤٧٧/١١).

(٧) انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب (٢٢٣/١).

ب- علي بن أبي هاشم: هو راوٍ من أهل البصرة، وُصف في مجمع الزوائد بما وصفه به أبو حاتم، بقوله: "صدوق، إلا أنه ترك حديثه من أجل أنه يتوقف في القرآن"، وهو نفس الوصف الذي أطلق على إسحاق بن أبي إسرائيل^(١) نقل الذهبي عن ابن معين قوله: "ثقة، لا بأس به"، في حين صرح الأزدي بأنه "ضعيف جداً"، وهي عبارة تُشير إلى تردد في الحكم عليه، لكنها لا ترقى لدرجة الجرح الشديد^(٢)، وقد أكد ابن حجر أن هذا الراوي كان معروفاً بالصدق، غير أن اعتقاده في مسألة خلق القرآن وضعه في موضع نقد بين أهل الحديث^(٣). ولا يُعرف عن علي أنه كان داعيةً إلى مذهبه، كما لم يُنقل عنه كذب أو تدليس، وكان ضبطه مقبولاً عند من نص على توثيقه، وقد قبل بعض النقاد مروياته بشروط، خاصة إذا لم تكن من الموضوعات التي تمس العقيدة، وأشارت صيغة الهيثمي إلى التفريق بين المعتقد وبين العدالة الظاهرة في النقل.

سادساً: الرواة الموصوفون بـ"صاحب بدعة"

عثمان البري: هو عثمان بن عبد الله البري، أحد الرواة الذين اتُّهموا بمخالفة أصل عقدي ثابت، حيث نُسب إليه إنكار الميزان يوم القيامة، وهو من الغيبيات المقطوع بها بنصوص الكتاب والسنة، وقد نقل الهيثمي قول الفلاس فيه بقوله: "عثمان البري، صاحب بدعة، كثير الغلط"^(٤) وهي صيغة تفيد اجتماع الخلل العقدي مع الاضطراب في الرواية.

وقد نقل الذهبي عن الإمام أحمد بن حنبل قوله فيه: "ضعيف، متهم بالبدعة"، كما نقل عن يحيى بن معين أنه قال: "ليس بشيء"^(٥) وأورد ابن حجر العسقلاني أن الراوي متهم بانحراف عقدي يقدر في عدالته، ويرتبط مباشرة بإنكاره لأصل من أصول الإيمان باليوم الآخر، مما يُفضي إلى ردّ مروياته كلياً^(٦).

ولم يُعرف عن عثمان البري توثيق معتبر من جهة الضبط، بل اجتمعت فيه مظنة البدعة وكثرة الغلط، وهما علتان مستقلتان في الجرح، وقد أجمعت أقوال النقاد على رد رواياته، لما في مذهبه من مخالفة صريحة للنصوص القطعية، وما في نقله من اضطرابٍ يسقط الاحتجاج به.

سابعاً: الرواة الموصوفون بـ"من أعداء الله"

عمرو بن عبيد: هو عمرو بن عبيد بن باب، أبو عثمان البصري، من أبرز رموز المعتزلة في القرن الثاني الهجري، وتلميذ واصل بن عطاء، شارك في تأسيس المدرسة العقلانية التي تبنت القول بنفي الصفات، والعدل، وإنكار

(١) انظر: مجمع الزوائد (٢٦٣/٧).

(٢) انظر: ميزان الاعتدال (١٦٠/٣).

(٣) انظر: تهذيب التهذيب (٣٩٣/٧).

(٤) لحيثمي، مجمع الزوائد (١٨٥/١).

(٥) ميزان الاعتدال (٥٦٣-٥٧).

(٦) انظر: لسان الميزان (٤١٢/٥).

أفعال الله القائمة به، وقد وصفه الهيثمي بقوله: "وفيه عمرو بن عبيد، وهو من أعداء الله، خبيث كذاب متروك"^(١) وهو تعبير يدل على اشتداد الانحراف وخطورته على عقيدة الأمة.

وقد وُصف الراوي بأنه مرجئ قدرى مبتدع، ترك الناس حديثه، وعدّه النقاد من رؤوس البدعة، لما عُرف به من نشر الفكر المعتزلي والدعوة إليه، "كان مرجئاً، قدرئاً، مبتدعاً، ترك الناس حديثه"، كما قال ابن معين: "ليس بشيء"^(٢) وهما حكمان قاطعان في رد مروياته، والتحذير من تأثيره السلبي في نشر الفكر المنحرف^(٣).

ورغم سلامة ضبطه، فقد عابت مروياته النكارة، فاجتمع فيه الانحراف العقدي والدعوة إليه والتأثير فيه، مما أوجب ردّ رواياته بإجماع النقاد.

المطلب الرابع: تقويم منهج الإمام الهيثمي في ضوء مناهج أئمة الجرح والتعديل في الرواة المبتدعة

يُمثّل منهج الإمام الهيثمي في كتابه مجمع الزوائد ومنبع الفوائد نموذجاً مركّباً في النقد الحديثي، يجمع بين الموروث النقدي لأئمة الجرح والتعديل، ونزعة عقديّة واضحة في توصيف الرواة، لا سيما فيما يتعلق بأوصاف البدعة والانحراف، وتقتضي دراسته تحليلاً منهجياً لمقارنته النقدية، وموازنتها بمنهج كبار النقاد، كمالك بن أنس، وابن معين، وأحمد بن حنبل، والذهبي، وابن حجر، مع التركيز على مدى اتساقها مع ضوابط العدالة الحديثية.

أولاً: خصائص منهج الهيثمي في نقد الرواة المبتدعة

١- التمييز بين درجات البدعة: تميّزه بين درجات البدعة يُظهر فقهاً تفريقياً في باب الجرح، فهو لا يُسقط عدالة الراوي بمجرد وجود بدعة، بل يميز بين البدع الغليظة، كرفض القضاء والقدر، والتي تُعد قاذحة في العدالة، وبين البدع الأخف التي لا تصل إلى حد التكفير، كالإرجاء، وقد أورد أحكاماً شديدة على من كان داعية إلى بدعته أو خالف الأصول القطعية، كما فعل في حكمه على عمرو بن عبيد الذي أظهر بدعته الجليلة، بينما تسامح مع من لم تكن بدعته مؤثرة على ضبطه وصدقه، كحال الصلت بن بهرام، الذي عدّه ثقة رغم إرجائه، مع التنبيه إلى مذهبه في الهامش العلمي للكتاب^(٤).

٢- الربط بين البدعة ومستوى الضبط: يُظهر منهج الهيثمي إدراكاً لعلاقة الانضباط العقدي بمستوى الضبط الحديثي فيتّبع الهيثمي نهجاً متّزناً في الموازنة بين الانحراف العقدي ومستوى الأداء الحديثي، فالرواة الذين جمعوا بين بدعة وتدليس أو ضعف في الحفظ، كحال تليد بن سليمان، كانوا محل نقد مزدوج، في حين لم يكن يرد روايات من عُرف بالصدق والضبط ما لم يكن داعية إلى بدعته أو يروي ما يخالف العقيدة^(٥).

(١) مجمع الزوائد (٢٨٨/٤)، (٢٧٩/٦).

(٢) انظر: لسان الميزان للعسقلاني (٣٥١/٥).

(٣) انظر: ميزان الاعتدال (٢٧٣/٣).

(٤) انظر: مجمع الزوائد (٢٩٥/٢).

(٥) انظر: المصدر السابق (١١٠/١).

٣- إدراج تعليقات ذات طابع عقدي: تتجاوز تعليقات الهيثمي البعد النقدي إلى توصيف عقدي صريح في بعض المواضيع؛ حيث لا يقتصر على وصف الراوي من حيث الثقة أو الضعف، بل قد يُضيف أوصافاً مثل "من أعداء الله" للدلالة على شدة مخالفة المعتقد، وهذا النمط من الوصف يتجاوز نطاق الجرح الحديثي المعتاد، ليظهر موقفاً عقدياً صريحاً^(١).

٤- الاعتماد على نقول أئمة الجرح والتعديل: ينقل الهيثمي عن أعلام النقاد كأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبي حاتم، مع التعليق عليها أو ترجيح أحدها بحسب سياق الإسناد، وقد يورد آراء مختلفة في الراوي، ثم يُلتمح إلى المعتمد منها في سياق الحكم الحديثي^(٢).

ثانياً: مقارنة منهج الهيثمي بمنهج المحدثين

١- الإمام مالك بن أنس: تميّز منهج الإمام مالك بالشدة المطلقة في ردّ رواية أهل البدع مطلقاً، بخلاف الهيثمي الذي فرق بين الداعية وغيره؛ فكان الإمام مالك يشدد في شأن الرواية عن أهل البدع، ويرى أن البدعة تُسقط الأمانة، وإن لم تشتمل على طعن في الضبط، وقد نُقل عنه أنه كان يعدّ البدعة جرحاً في العدالة، مما يجعله أقلّ تسامحاً من الهيثمي الذي يقبل رواية المبتدع إذا استوفى شروط الثقة^(٣).

٢- يحيى بن معين: منهج ابن معين يُعدّ أقرب من جهة التفصيل، وقد نقل عنه أنه يقبل رواية المبتدع غير الداعية، إذا ثبت صدقه وعدالته، وهو المعيار الذي يبدو أن الهيثمي يتفق معه فيه، غير أن الهيثمي يضيف أبعاداً عقدية في توصيفه، تعكس موقفه من أثر البدعة في العقيدة، لا في الحديث فحسب^(٤).

٣- الإمام أحمد بن حنبل: اعتمد الإمام أحمد على قاعدة اعتبار الضبط والصدق أساساً في قبول الرواية، مع التحذير من رواية من يدعو إلى بدعته، وهذا المنهج يتلاقى مع نهج الهيثمي في عدة مواضع، مع زيادة الهيثمي في الجانب التحليلي والتعليق على أثر البدعة^(٥).

٤- الذهبي: يميل الذهبي إلى عرض أقوال النقاد دون تعليق موسّع، ويُرَكِّز على الوصف الحديثي دون الدخول في تفصيلات عقدية، إلا عند الضرورة، بينما يتوسّع الهيثمي في الإشارة إلى الانحراف العقدي وتداعياته، كما في تعليقه على عمرو بن عبيد^(٦).

٥- ابن حجر العسقلاني: يتميز ابن حجر بجمعه بين دقة التوثيق والتعليل والتحليل السياقي، خاصة في "تهذيب التهذيب"، ما يجعله أقرب إلى الهيثمي من جهة شمول الرؤية، وإن كانت تعليقات الهيثمي أكثر حدة عقدية.

(١) انظر: المصدر السابق (٢٨٨/٤).

(٢) انظر: المصدر السابق (٦٠/١)، (٨٣/١).

(٣) انظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض (٣٨/٢-٤٩).

(٤) انظر: تاريخ ابن معين برواية الدوري (٦/١).

(٥) انظر: الكفاية في علم الرواية، خطيب البغدادي (١٢٢/١).

(٦) انظر: مجمع الزوائد (٢٨٨/٤)، ميزان الاعتدال (٢٧٣/٣).

ثالثًا: محاور تميز المنهج الهيثمي

المحور الأول: التمسك بضوابط التوثيق الحديثي رغم الانحراف العقدي: يحافظ الهيثمي على الأصول الحديثية في التوثيق، فلا يُسقط الراوي المبتدع إلا إذا انعدمت شروط القبول، وهو بذلك لا يُحكّم الانتماء العقدي المجرد دون تحقق شرائط العدالة.

المحور الثاني: التفصيل في مراتب البدعة وأثرها: يُبرز الهيثمي تطورًا في التصنيف العقدي للرواة، حيث يُميز بين دعاة البدعة والساكين عنها، وبين البدع المكفرة وغيرها، مع اعتبار أثرها على الضبط.

المحور الثالث: الخطاب العقدي كأداة توجيهية ضمن التقويم الحديثي: يستخدم تعبيرات ذات دلالة عقدية صريحة في وصف بعض الرواة، مما يُكسب منهجه بعدًا عقديًا يُسهّم في توجيه القارئ لا في ضبط الحديث فحسب، بل في الوعي العقدي المتعلق به.

وخلاصة القول: يُظهر منهج الإمام الهيثمي في مجمع الزوائد مسارًا نقديًا متوازنًا يجمع بين الضبط الحديثي والاعتبار العقدي، مع تفصيل منضبط في الحكم على الرواة المبتدعة، دون إفراط في إسقاط العدالة أو تفریط في القبول، وقد تأثر بمنهج المتقدمين كابن معين وأحمد في التفصيل، ووافق الذهبي وابن حجر في التحليل، مع حضور وعي عقدي يعكس سياق القرن الثامن الهجري، مما جعله نموذجًا لدمج النقد العقدي بالجرح الحديثي في صيانة السنة.

الخاتمة:

يُبيّن تحليل منهج الإمام الهيثمي في مجمع الزوائد أن الأوصاف البدعية تُوظّف في إطار تقويمي مرتبط بالحكم على الرواية، وتتفاوت آثارها تبعًا لدرجة البدعة، والقرائن المصاحبة، وسياق الرواية، وعلى هذا الأساس، تخلص البحث إلى نتائج وتوصيات وهي على النحو الآتي:

أبرز النتائج:

- ١- ثبت أن ذكر الوصف البدعي عند الهيثمي يأتي غالبًا في سياق تقويمي مرتبط بالحكم على الإسناد (توثيقًا أو تضعيفًا أو توقفًا)، لا بوصفه تصنيفًا عقديًا مجردًا.
- ٢- يتبين أن الأثر لا ينشأ من الوصف وحده، بل من اجتماعه مع قرائن أخرى؛ وأبرز ما يُقوّي أثره: الدعوة إلى البدعة، أو الغلو، أو وجود حمة في الصدق، أو ضعف ظاهر في الضبط.
- ٣- ظهر أن الهيثمي يميل في الجملة إلى التفریق بين البدع الغليظة والبدع الأخف؛ فالأولى تُقارب عنده إسقاط الاعتبار بالرواية، بخلاف الثانية التي قد يذكرها مع إبقاء النظر في شرط الضبط والصدق.
- ٤- دلّت التطبيقات على أن الهيثمي يراعي سياق الرواية وصلتها بمحل النزاع؛ فحيث يُخشى الانتصار للمذهب أو توجيه المنزاع، يشتد الاحتراز، وحيث يبعد محل النزاع يخفّ أثر الوصف مع بقاء اعتبار القرائن الحديثية.

٥- خُصَّ البحث إلى أن الأوصاف البدعية في منهج الهيثمي أقرب إلى القرينة منها إلى "العلّة القادحة المستقلة"؛ إذ لا يستقيم بناء الحكم عنده على الوصف وحده، بل على مجموع القرائن التي يضمها سياق الحكم.

التوصيات:

١- تعزيز الدراسات التطبيقية المقارنة في أثر الأوصاف البدعية على تقويم الرواة باستقراء مناهج النقاد في كتب الزوائد والعلل.

٢- تععيد المصطلحات والمنهج النقدي بجمع أحكام الرواة الموصوفين بالبدعة وضبطها في ضوء السياق السندي والعقدي.

٣- إدماج الموضوع في مقررات الدراسات العليا مع التركيز على التطبيقات النقدية العملية لا العرض النظري.

المصادر والمراجع:

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم. (١٤٠٦هـ). *منهاج السنة النبوية*. تحقيق: محمد رشاد سالم، ط١، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: الرياض، السعودية.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم. (١٤٠٨هـ). *الفتاوى الكبرى*. ط١، دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان.
ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم. (١٤١١هـ). *درء تعارض العقل والنقل*. تحقيق: محمد رشاد سالم، ط٢، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: الرياض، السعودية.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم. (١٤١٦هـ). *الإيمان*. تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، ط٥، المكتب الإسلامي: عمان، الأردن.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم. (١٤٢٥هـ). *مجموع الفتاوى*. جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ط١، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف: المدينة المنورة، السعودية.

ابن حجر الهيتمي، أحمد بن محمد. (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م). *الفتاوى الحديثة*. ط١، دار الفكر: بيروت، لبنان.
ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. (١٤٠٤هـ). *تهذيب التهذيب*. ط١، دار الفكر: بيروت، لبنان.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. (١٤٠٦هـ). *لسان الميزان*. ط٢، مؤسسة الأعلمي: بيروت، لبنان.
ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. (د. ت). *فتح الباري شرح صحيح البخاري*. دار المعرفة: بيروت، لبنان.

ابن حزم، علي بن أحمد. (١٤٠٥هـ). *الإحكام في أصول الأحكام*. تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط١، دار الآفاق الجديدة: بيروت، لبنان.

ابن حنبل، أحمد بن محمد. (١٤١٤هـ). *سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم*. تحقيق: زياد محمد منصور، ط١، مكتبة العلوم والحكم: المدينة المنورة، السعودية.

ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد. (١٤٢٢هـ). *جامع العلوم والحكم*. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط٥، مؤسسة الرسالة: بيروت، لبنان.

- ابن فارس، أحمد بن فارس. (١٣٩٩هـ). معجم مقاييس اللغة. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط١، دار الفكر: بيروت، لبنان.
- ابن القيم، محمد بن أبي بكر. (١٤١٥هـ). إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان. تحقيق: محمد حامد الفقي، ط١، دار عالم الفوائد: مكة المكرمة، السعودية.
- ابن معين، يحيى بن معين. (١٤٠٠هـ). تاريخ ابن معين برواية الدوري. ط١، مركز البحث العلمي: مكة المكرمة، السعودية.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. (١٩٩٨م). إنباء الغمر بأبناء العمر. ط١، دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان.
- البركوي، محمد بن بير علي. (١٤٢٤هـ). الطريقة المحمدية والسيرة الأحمدية. تحقيق: أحمد فريد المزيدي، ط١، دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان.
- البخاري، محمد بن إسماعيل. (د. ت). صحيح البخاري. ط١، دار ابن كثير: بيروت، لبنان.
- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين. (١٣٩٠هـ). مناقب الشافعي للبيهقي. تحقيق: السيد أحمد صقر، ط١، مكتبة دار التراث: القاهرة، مصر.
- باسلامه، حسين بن محمد. (١٤٢٦هـ). السيرة النبوية عند الهيثمي. ط١، مكتبة الأسد: مكة المكرمة، السعودية.
- الحكمي، حافظ بن أحمد. (١٤٢٣هـ). معارج القبول بشرح سلم الوصول. ط٦، دار العاصمة: الرياض، السعودية.
- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي. (١٤٠٩هـ). الكفاية في علم الرواية. ط١، مكتبة العلوم والحكم: المدينة المنورة، السعودية.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد. (١٣٨٢هـ). ميزان الاعتدال في نقد الرجال. تحقيق: علي محمد البجاوي، ط١، دار المعرفة للطباعة والنشر: بيروت، لبنان.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد. (١٤٠٥هـ). سير أعلام النبلاء. تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، ط٣، مؤسسة الرسالة: بيروت، لبنان.
- الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله. (١٤٠٥هـ). المنشور في القواعد الفقهية. ط٢، وزارة الأوقاف الكويتية: الكويت.
- السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي. (د. ت). فتاوى السبكي. دار المعرفة: بيروت، لبنان.
- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن. (١٩٩٢م). الضوء اللامع لأهل القرن التاسع. ط١، دار الجيل: بيروت، لبنان.
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى. (١٤١٢هـ). الاعتصام. تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، ط٢، دار ابن عفان: الرياض، السعودية.

- الشهر ستاني، محمد بن عبد الكريم. (١٤٠٤هـ). الملل والنحل. ط ١، دار المعرفة: بيروت، لبنان.
- الشوكاني، محمد بن علي. (١٤١٩هـ). إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول. تحقيق: محمد حسن إسماعيل، ط ١، دار الفكر: بيروت، لبنان.
- عبد الجبار بن أحمد. (د. ت). شرح الأصول الخمسة. تعليق: أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، اعتنى بها: الأستاذ سمير مصطفى رباب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- العز بن عبد السلام، عبد العزيز بن عبد السلام. (٢٠٠٠م). قواعد الأحكام في مصالح الأنعام. تحقيق: نزيه حماد، ط ١، دار القلم: بيروت، لبنان.
- الكتاني، محمد بن جعفر. (١٩٩١م). الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة. ط ١، دار البشائر الإسلامية: بيروت، لبنان.
- مسلم بن الحجاج. (١٤١٥هـ). صحيح مسلم. ط ١، دار إحياء التراث العربي: بيروت، لبنان.
- النووي، يحيى بن شرف. (١٤١٥هـ). شرح صحيح مسلم. ط ١، دار إحياء التراث العربي: بيروت، لبنان.
- الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر. (١٤٠٨هـ). مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. تحقيق: حسين سليم أسد. ط ١، دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان.
- اليحصي، أبو الفضل القاضي عياض بن موسى. (د. ت). ترتيب المدارك وتقريب المسالك. تحقيق: ابن تاووت الطنجي، عبد القادر الصحرأوي، وآخرون، ط ١، مطبعة فضالة: المحمدية، المغرب.